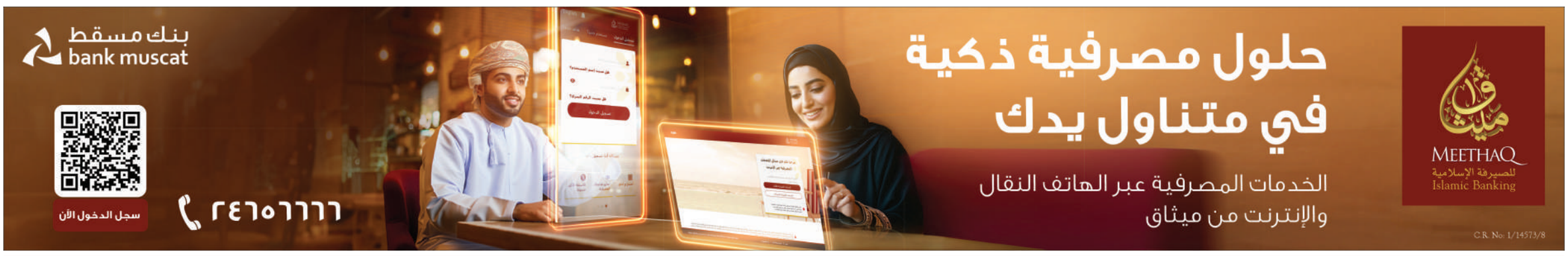

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

ISSN 2076 - 9911

٣١٥ بيسة

رئيس التحرير

حاتم الطائي

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

«ليالي مسقط».. ساحات إبداعية للصناعات التراثية ◄◄04

خبراء: تعيين السيد ذي يزن تطور لافت في فلسفة إدارة الاقتصاد الوطني

ترسيخ نموذج «القيادة الاقتصادية المُوحَّدة» مع تعيين نائب لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية

- دمج «وحدة متابعة تنفيذ عُمان 2040» في وزارة الاقتصاد يخلق منظومة متكاملة
- عُمان ماضية بخطى ثابتة نحو بيئة استثمارية أكثر جاذبية ووضوحًا في الخطط الاستراتيجية
- دفعة قوية مُرتقبة في القطاعات الاقتصادية الواعدة مع نمو الاستثمارات

الرؤية- سارة العبرية

أجمع خبراء اقتصاديون على أن تعيين صاحب السُّمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائبًا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ودمج وحدة رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في وزارة الاقتصاد، يفتح مسارًا جديدًا في إدارة الاقتصاد الوطني، وينقله من إطار إداري تقليدي إلى قيادة سيادية مُوحَّدة تُحكمها فلسفةً واضحةً في صناعة القرار، تربط الرؤية الاستراتيجية بالتنفيذ العملي للخُطط والبرامج.

وقال الخبراء- في تصريحات لـ«الرؤية»- إنَّ هذه الخطوة تُكرِّس توجّه الدولة لوضع الاقتصاد في صدارة المرحلة المقبلة، والتي تتطلب سرعة في الحسم، ووضوحًا في الأولويات، ومواءمة مؤسسية تُعالج تشتت القرار الاقتصادي، وتُعزِّز كفاءة التنفيذ، وترفع ثقة المستثمرين في اقتصادنا الوطني؛ بما يضمن انتقال رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من كونها وثيقة توجيهية إلى مسار تنفيذي مُلزِم يُقاس أثره على النمو، والتوظيف، وجودة حياة المُواطن.

وقال الدكتور داود بن سليمان المحرزي الباحث والخبير في الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، إن هذه الخطوة تحمل دلالات سياسية واقتصادية واضحة، وتبعث برسالة مفادها أن الاقتصاد لم يعد ملفًا موزعًا بين الجهات، وإنما أصبح شأنًا سيادياً يتطلب قيادة عُليا موحدة قادرة على التنسيق والحسم وربط الرؤية بالتنفيذ. وأضاف المحرزي أن تعيين صاحب السمو في هذا المنصب، يأتي في توقيت بالغ الأهمية؛ إذ يمر الاقتصاد العُماني بمرحلة انتقالية دقيقة، تتطلب سرعة في اتخاذ القرار، ودقة في التنسيق، ووضوحًا في الأولويات، لافتًا إلى أن المرحلة المقبلة يقودها الاقتصاد بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من التحسُّن الملحوظ في عدد من المؤشرات الكُلية خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في الاستقرار المالي ونمو الناتج المحلي وارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية، إلّا أن هذا التحسُّن لم يُترجَم بالشكل الكافي إلى نموٍ إنتاجيٍّ مُستدام أو فرص عمل نوعية، وهو ما أعاد طرح سؤال جوهري حول كفاءة آلية إدارة الملف الاقتصادي.

03 ◄◄

حاتم الطائي ضمن قائمة «أكثر 50 إعلاميًا مؤثرًا» في الوطن العربي

الرؤية- غرفة الأخبار

حاتم الطائي

أُختير الأستاذ حاتم بن حمد الطائي رئيس تحرير جريدة الرُّؤية ضمن قائمة "الـ٥٠ المؤثرين: الشخصيات الإعلامية والأقلام الصحفية الأبرز في العالم العربي لعام ٢٠٢٥"، والصادرة عن الاتحاد الدولي للصحافة والإعلام، وذلك ضمن النسخة السنوية الأولى من مؤشره النوعي المعتمد.

كما جرى اختيار الإعلامي يوسف الهوتي من سلطنة عُمان ضمن القائمة. ويأتي هذا المؤشر تتويجًا لعام كامل من الرصد والمتابعة الدقيقة لأداء الكوادر الإعلامية العربية، وترسيخًا لمعايير المهنية ودفعًا لعجلة التميز في تقديم المحتوى الرصين الذي استطاع إحداث فارق حقيقي في المشهد الإعلامي المعاصر. وجاء إطلاق هذا المؤشر عقب الاجتماع الاستراتيجي الأول للاتحاد لعام ٢٠٢٦، برئاسة الدكتور محمد أحمد طيارة رئيس الاتحاد؛ حيث تم اعتماد المبادرة رسميًا كمرجعية مهنية دولية تكرم المبدعين العرب وتبرز أدوارهم القيادية في تشكيل الوعي العام.

وكشف تحليل القائمة عن عدة مؤشرات مهمة: فقد بلغ عدد الإعلاميين الذكور ٣٧ شخصية (بنسبة ٧٤٪)، بينما مثلت الإعلاميات ١٣ شخصية (بنسبة ٢٦٪). وتصدرت المملكة العربية السعودية القائمة بـ٢٢ شخصية (٤٤٪)، تليها لبنان بأربع شخصيات (٨٪)، ثم مصر وسوريا بثلاث شخصيات لكل منهما (٦٪)، مما يعكس الثقل الإعلامي والتاريخي لهذه الدول. وتوزعت بقية الشخصيات على ١٢ دولة عربية أخرى.

222.1 ألف زائر للجبل الأخضر في 2025

الجبل الأخضر- العُمانية

بلغ عدد زوار ولاية الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية، خلال الفترة من يناير وحتى نهاية ديسمبر من العام ٢٠٢٥، ٢٢٢ ألفًا و١٥١ زائرًا، مقارنة بـ ٢٠٣ آلاف و٦٢٩ زائرًا خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٢٤ مسجلًا ارتفاعًا بنسبة ٩,١ في المائة، وذلك وفقًا للإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وأوضحت الإحصاءات أن عدد الزوار العمانيين إلى ولاية الجبل الأخضر خلال العام ٢٠٢٥ بلغ ٨٢ ألفًا و١٤٢ زائرًا، وبلغ عدد الزوار السعوديين ١٤ ألفًا و٩٥٧ زائرًا، وبلغ عدد الزوار الإماراتيين ألفًا و٥٨٨ زائرًا، أما عدد الزوار البحرينيين فقد بلغ عددهم ٦٩٩ زائرًا، بينما وصل عدد الزوار الكويتيين ألفًا و٤٤١ زائرًا، كما بلغ عدد الزوار القطريين ٧٧٩ زائرًا. وبيّنت الإحصاءات أن عدد الزوار من الجنسيات العربية الأخرى بلغ ٩ آلاف و٩٠٢ زائر، في حين شكّلت الجنسيات الأجنبية النسبة الأكبر من الزوار بـ١١٠ آلاف و٦٤٣ زائرًا.

09 ◄◄

تدعو إدارة الاشتراكات بجريدة الرؤية المؤسسات الحكومية والخاصة والأفراد إلى تجديد الاشتراكات للعام 2026.

رقم الحساب (0331010926900019)
بنك مسقط - مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

علماً أن سعر الاشتراك السنوي للنسخة الواحدة هو 78,750 ر.ع شاملا الضريبة.

أرقام التواصل للاشتراكات
هاتف: 24652400 - فاكس: 24652404
البريد الإلكتروني: ibrahim@alroya.net

أو التواصل المباشر
إبراهيم الهادي مدير الاشتراكات: 99455185

alroyanewspaper www.alroya.om

يكتب لكم:

- د. محمد بن عوض المشيخي
  الحرب الخامسة!
- د. عبدالله باحجاج
  معالي السيد إبراهيم البوسعيدي.. شخصية المهام الاستثنائية
- خالد بن سالم الغساني
  عُمان في مرحلة جديدة من النمو المستدام
- د. محمد بن خلفان العاصمي
  إعادة هيكلة وزارية.. رؤية لمُستقبل واعد

اقرأ في عدد اليوم:

- «مجلس صحار الثقافي» يحتفي بذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم ◄◄04
- هل تراجعت ثقة الشباب في وظائف القطاع الخاص؟ ◄◄09
- مختصون لـ«الرُّؤيَة»: التوزان مطلوب بين الانفتاح التجاري وحماية الاستثمار المحلي ◄◄06

فجوة بين التوجهات الاستراتيجية الوطنية والممارسات الفعلية بمؤسسات التعليم العالي

دراسة بحثية تدعو لترسيخ اقتصاد المعرفة عبر بوابة «العلوم الإنسانية»

الدراسة تمثل نقدًا صريحًا لـ«النيوليبرالية» واختزال التعليم لغايات اقتصادية بحتة

مسقط- العُمانية

دعت دراسة علمية حديثة إلى إعادة الاعتبار للعلوم الإنسانية في منظومة التعليم العالي بسلطنة عُمان؛ باعتبارها ركيزة أساسية في بناء اقتصاد معرفي متوازن ومستدام.

وأكّد الباحثان الدكتورة مريم بنت علي الهنائية، أستاذة الاتصال بين الثقافات والأستاذ الدكتور محمد بن علي البلوشي، أستاذ الآثار ودراسات التراث بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس في دراستهما، التي نُشرت في مجلة (Journal of Arabian Studies) تحت عنوان «إعادة تخيُّل اقتصاد المعرفة: دعوة نقدية لإعادة تمركز العلوم الإنسانية في التعليم العالي العُماني»، أن الخطابات السائدة حول الاقتصاد المعرفي غالبًا ما تختزل مفاهيم التقدم والابتكار في الجوانب العلمية والتقنية فقط، على حساب العلوم الإنسانية والاجتماعية، رغم دورها المحوري في تنمية التفكير النقدي، وتعزيز القيم الأخلاقية، وترسيخ الهوية الثقافية. وسلّطت الدراسة الضوء على وجود فجوة بين التوجهات الاستراتيجية الوطنية، كما وردت في رؤية عُمان ٢٠٤٠ والاستراتيجية الثقافية ٢٠٢١-٢٠٤٠، التي تؤكد أهمية الهوية الوطنية، والثقافة، والإبداع، وبين الممارسات الفعلية في مؤسسات التعليم العالي، التي تميل إلى إعطاء أولوية أكبر للتخصصات العلمية والتقنية والتجارية.

وبيّنت الدراسة، من خلال تحليل بيانات توزيع أعضاء هيئة التدريس وأنماط التحاق الطلبة داخل سلطنة عُمان وخارجها، أن العلوم الإنسانية لا تزال تحافظ على حضور مهم، لا سيما في مجالات التعليم والمجتمع والثقافة، إلا أن هذا الحضور يشهد تراجعًا تدريجيًا مقارنة بالتخصصات الهندسية والتقنية، خاصة بين الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج.

وأكد الباحثان أن إعادة تمركز العلوم الإنسانية لا تُعد ترفًا أكاديميًا أو توجهًا ثقافيًا معزولًا، بل تمثل ضرورة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبناء مواطن واعٍ ومبدع، وضمان أن يكون التقدم العلمي والتقني منسجمًا مع القيم الأخلاقية والاجتماعية. ودعت الدراسة إلى تبنّي سياسات تعليمية وبحثية تُعزّز التكامل بين العلوم الإنسانية والتخصصات العلمية، من خلال تطوير مناهج متعددة التخصصات، وتوفير دعم مؤسسي وبحثي للعلوم الإنسانية، وإدماجها ضمن منظومات الابتكار الوطنية، بما ينسجم مع تطلعات سلطنة عُمان في بناء مجتمع معرفي متجذر في هويته، ومنفتح على العالم.

واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن الاستثمار في العلوم الإنسانية يُسهم في إعداد أجيال تمتلك الكفاءة التقنية إلى جانب الوعي الثقافي والأخلاقي، بما يعزز مسار التنمية الشاملة والمتوازنة في سلطنة عُمان.

وقالت الدكتورة مريم بنت علي الهنائية أستاذة مساعدة في التواصل بين الثقافات بقسم اللغة الإنجليزية والترجمة في جامعة السُّلطان قابوس، إنّ هذا البحث لم يكن وليد لحظة بحثية طارئة؛ بل هو جزء من مشروع فكري ممتد بدأ ضمن منحة بحثية منذ عام ٢٠٢٢، ويهدف إلى إعادة التفكير في موقع العلوم الإنسانية، ومنظومة إنتاج المعرفة في مؤسسات التعليم العالي العُماني.

وأضافت أنه على المستوى الأكاديمي، ينطلق هذا المشروع من نقد منهجي متعمّق للنيوليبرالية التي أعادت تعريف التعليم بوصفه أداة اقتصادية بحتة، تُقاس فيها قيمة المعرفة بقدرتها على تحقيق الربحية، لا ببنائها للإنسان أو المجتمع. وقد رسّخ هذا المنطق نماذج معرفية اختزالية ضيّقة، وأضعف حضور المعارف المحلية والإنسانية، مما أوجد فجوة معرفية وأخلاقية في فهم دور مؤسسات التعليم العالي.

وذكرت أنه على مستوى الواقع المؤسسي، فقد كشفت الخبرة الأكاديمية وجود مفارقة واضحة بين ما تؤكده رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من مركزية الهوية والقيم والاستدامة وبناء الإنسان، وبين الممارسات التعليمية التي تميل فعليًا إلى ترجيح التخصُّصات ذات الطابع التقني والمهني وفق منطق السوق المادي.

ولفتت إلى أن هذه المفارقة دفعت إلى مساءلة فلسفة التعليم ذاتها: هل يقتصر دور التعليم على إنتاج مهارات وظيفية، أم يمتد إلى بناء وعي نقدي، وترسيخ الانتماء الثقافي، وتنمية المسؤولية المعرفية؛ حيث تكشف رؤية عُمان ٢٠٤٠ والاستراتيجية الثقافية بوضوح أن بناء مجتمع معرفي مُستدام لا يقوم على التقنية وحدها، بل على الإنسان والقيم والهوية.

ومن هنا برزت الحاجة إلى تفحّص آليات ترجمة هذه الرؤية في سياسات التعليم العالي وممارساته، بدل الاكتفاء بتداولها في مستوى الخطاب العام.

إعلان المشاريع الابتكارية المتأهلة لـ«جنيف الدولي للاختراعات».. غدًا

مسقط- الرؤية

تنظم هيئة البحث العلمي والابتكار يوم غدٍ الثلاثاء، بالجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عُمان «جيوتك»، حفلَ إعلان المشاريع الابتكارية المتأهلة لتمثيل سلطنة عُمان في معرض جنيف الدولي للاختراعات في دورته الحادية والخمسين، وذلك تحت رعاية سعادة الدكتور سيف بن عبدالله الهدابي رئيس هيئة البحث العلمي والابتكار.

ويأتي تنظيم هذا الحدث في إطار الجهود الوطنية المتواصلة لتعزيز منظومة البحث العلمي والابتكار، وترجمة مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وتمكين الكفاءات الوطنية، ودعم الابتكار بوصفه رافدًا رئيسيًا للتنمية المستدامة. وتتضمن الفعالية تقييم المشاريع الابتكارية المتأهلة لمرحلة التصفيات النهائية من قبل لجنة تحكيم متخصصة تضم نخبة من الخبراء والمختصين في مجالات البحث العلمي والابتكار. وقد تقدم للمشاركة في هذه الدورة ١١٨ مشروعًا ابتكاريًا، جرى عقب الفرز الأولي اختيار ٢٠ مشروعًا للانتقال إلى مرحلة التقييم النهائية، على أن يتم اختيار ٤ مشاريع ابتكارية لتمثيل سلطنة عُمان في معرض جنيف الدولي للاختراعات، الذي سيقام خلال شهر مايو المقبل بمدينة جنيف السويسرية.

وأكدت الهيئة أن مشاركتها في معرض جنيف الدولي للاختراعات تُعد أحد برامجها الاستراتيجية الداعمة للابتكارات الفردية، وتهدف إلى إبراز القدرات الابتكارية العُمانية على المستوى العالمي، وتوسيع آفاق المبتكرين من خلال الاحتكاك المباشر بخبراء الصناعة والبحث العلمي، إلى جانب بناء شراكات دولية فاعلة.

ويُعد معرض جنيف الدولي للاختراعات، الذي انطلق عام ١٩٧٢، من أكبر وأهم المنصات العالمية المتخصصة في مجال الاختراع والابتكار؛ إذ يستقطب سنويًا أكثر من ألف ابتكار من نحو ٤٠ دولة حول العالم، في مجالات متنوعة تشمل الهندسة والطاقة والصحة والبيئة والتقنية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والنقل والعلوم الحياتية.

وأشارت الهيئة إلى النجاحات التي حققتها سلطنة عُمان في مشاركتها السابقة بالدورة الخمسين (٥٠) من المعرض، حيث حصد المبتكرون العُمانيون ميدالية ذهبية وميداليتين فضيتين، وسط مشاركة عالمية تجاوزت ٤٥ دولة وأكثر من ١٢٠٠ مخترع ومبتكر، وهو ما يعكس المستوى المتقدم الذي وصلت إليه الابتكارات الوطنية وقدرتها على المنافسة دوليًا. وبيّنت الهيئة أن اختيار المشاريع المتأهلة للمشاركة في دورة عام ٢٠٢٦ يخضع لمعايير دقيقة، من أبرزها امتلاك مشروع ابتكاري أو نموذج أولي، وإيداع طلب براءة اختراع أو امتلاك حق ملكية فكرية خلال الأعوام (٢٠٢٣- ٢٠٢٥).

أكدوا أن دمج «وحدة متابعة تنفيذ عُمان 2040» في وزارة الاقتصاد يخلق منظومة متكاملة

خبراء لـ«الرؤية»: تعيين نائب لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يُرسّخ نموذج «القيادة الاقتصادية المُوحّدة»

- تعيين السيد ذي يزن يمثل تطورًا في فلسفة إدارة الاقتصاد الوطني ونقطة تحول حقيقية بمسارات النمو
- عُمان ماضية بخطى ثابتة نحو بيئة استثمارية أكثر جاذبية ووضوحًا في الخطط الاستراتيجية
- دفعة قوية مُرتقبة في القطاعات الاقتصادية الواعدة مع نمو الاستثمارات

المحرزي: وجود مرجعية اقتصادية عُليا يُعزز جهود التنسيق وحسم القرار وتنفيذه بفاعلية

الخروصي: المنصب يلغي تعددية مراكز صناعة القرار الاقتصادي ويخلق مرجعية قوية ومسؤولة

المفرجي: الاقتصاد العُماني قوي ومنضبط وقادر على الاستجابة للمتغيرات العالمية

الرؤية- سارة العبرية

أكد خبراء اقتصاديون أن تعيين صاحب السُّمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائبًا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ودمج وحدة رؤية «عُمان ٢٠٤٠» في وزارة الاقتصاد، يفتح مسارًا جديدًا في إدارة الاقتصاد الوطني، وينقله من إطار إداري تقليدي إلى قيادة سيادية مُوحَّدة تُحكمها فلسفةً واضحةً في صناعة القرار، تربط الرؤية الاستراتيجية بالتنفيذ العملي للخُطط والبرامج.

وأشار الخبراء- في تصريحات لـ«الرؤية»- إلى أنَّ هذه الخطوة تُكرِّس توجّه الدولة لوضع الاقتصاد في صدارة المرحلة المقبلة، والتي تتطلب سرعة في الحسم، ووضوحًا في الأولويات، ومواءمة مؤسسية تُعالج تشتت القرار الاقتصادي، وتُعزِّز كفاءة التنفيذ، وترفع ثقة المستثمرين في اقتصادنا الوطني؛ بما يضمن انتقال رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من كونها وثيقة توجيهية إلى مسار تنفيذي مُلزِم يُقاس أثره على النمو، والتوظيف، وجودة حياة المُواطن.

وقال الدكتور داود بن سليمان المحرزي الباحث والخبير في الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، إن هذه الخطوة تحمل دلالات سياسية واقتصادية واضحة، وتبعث برسالة مفادها أن الاقتصاد لم يعد ملفًا موزعًا بين الجهات، وإنما أصبح شأنًا سيادياً يتطلب قيادة عُليا موحدة قادرة على التنسيق والحسم وربط الرؤية بالتنفيذ.

وأضاف المحرزي أن تعيين صاحب السمو في هذا المنصب، يأتي في توقيت بالغ الأهمية؛ إذ يمر الاقتصاد العُماني بمرحلة انتقالية دقيقة، تتطلب سرعة في اتخاذ القرار، ودقة في التنسيق، ووضوحًا في الأولويات، لافتًا إلى أن المرحلة المقبلة يقودها الاقتصاد بالدرجة الأولى، وعلى الرغم من التحسُّن الملحوظ في عدد من المؤشرات الكُلية خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في الاستقرار المالي ونمو الناتج المحلي وارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية، إلّا أن هذا التحسُّن لم يُترجَم بالشكل الكافي إلى نموٍ إنتاجيٍّ مُستدامٍ أو فرص عمل نوعية، وهو ما أعاد طرح سؤال جوهري حول كفاءة آلية إدارة الملف الاقتصادي.

وأشار المحرزي إلى أن إدارة الاقتصاد في السلطنة اتسمت- تاريخيًا- بتعدد الجهات وتداخل الصلاحيات، ورغم ما وفره هذا النموذج من تشاركية في عملية صناعة وتنفيذ القرار، إلّا أنه في المقابل أدى عمليًا إلى بُطء القرار، وتراجع فاعلية التنفيذ، وتأخُر حسم بعض الملفات الاقتصادية الحيوية. ويؤكد المحرزي أن منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يمثل انتقالًا من الإدارة الأفقية إلى القيادة الاقتصادية الموحدة؛ حيث تصبح المسؤولية أوضح، والمساءلة أكثر مباشرة، والقرار أعمق تركيزًا؛ إذ لم يعد الوقت يسمح بالمقاربات البطيئة أو القرارات المُجزَّأة، في ظل اقتصاد عالمي سريع التحول وضغوط تتطلب استجابة أكثر حسمًا ووضوحًا.

وذكر الخبير في الاقتصاد السياسي، أن القيمة المضافة لهذا التحول تكمُن في توحيد السياسات المالية والاستثمارية والتنموية ضمن إطار واحد كحلقة وصلٍ مباشرةٍ بين الرؤية الاستراتيجية العُليا والسياسات التنفيذية اليومية؛ بما يُتيح تسريع اتخاذ القرار في القضايا الاستراتيجية، وتقليل التعارض بين الخطط القطاعية، وتعزيز كفاءة متابعة تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى، خصوصًا في ظل بدء تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة؛ باعتبارها ثاني إطار تنفيذي متكامل منبثق عن رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وهي لحظة مفصلية في تاريخ الاقتصاد العُماني، كان الاقتصاد العُماني بحاجة إليها منذ سنوات، وهو ما كان غائبًا نسبيًا في الهياكل السابقة.

وتابع القول: «يكتسب منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية أهمية استثنائية؛ إذ يملأ فجوة طالما عانت منها الإدارة الاقتصادية، والمتمثلة في تشتت مراكز القرار وتعدد الجهات المعنية بالسياسات الاقتصادية دون وجود مرجعية عُليا قادرة على التنسيق والحسم؛ حيث إن وجود قيادة اقتصادية واحدة على هذا المستوى يُتيح مواءمة السياسات المالية والاستثمارية والتشغيلية، ويُسرِّع عملية اتخاذ القرار في القضايا الاقتصادية الحيوية.

د. داود بن سليمان المحرزي

د. سلطان بن خميس الخروصي

يوسف بن راشد المفرجي

وأوضح الدكتور داود المحرزي أن تعيين السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائبًا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية يمثل فرصة ذهبية لتحويل الرؤية الاقتصادية إلى واقع يرتكز على مؤشرات أداء حقيقية، ويعكس أيضًا تحولًا في فلسفة إدارة الاقتصاد الوطني، ويشكل نقطة تحول حقيقية في مسار النمو الاقتصادي العُماني.

وقال الدكتور سلطان بن خميس الخروصي باحث في التربية والمواطنة وشؤون المجتمع إن هذا المنصب يُشكِّل تحولًا عميقًا في عملية إدارة الملف الاقتصادي في البلاد وليس ترتيبًا إداريًا وحسب؛ فالمتوقع خلق قيادة اقتصادية مركزية مسؤولة بدلًا من الإدارة التشاركية قبل هذا المنصب بين مختلف المؤسسات، ونفض غبار اجتماعات وقرارات اللجان المتشعبة التي طالما كانت حجر عثرة أمام الكثير من المشاريع الاقتصادية الوطنية، لافتًا إلى أن هذا المنصب سيعمل على إعادة قواعد الأولويات الاقتصادية، والانتقال من الإدارة المتشعبة إلى القيادة الموحدة بمساراتٍ واضحة، والتحول من الخطط التفصيلية المجزَّأة إلى التخطيط المتوافق مع مؤشرات التنفيذ الحقيقي لا سيما مع رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وأوضح أن المراقب للوضع الاقتصادي سابقًا يشعر بوجود فجوة حقيقية بين رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ومؤشرات التنفيذ، مؤكدًا أن هذا المنصب سيعمل على ربط الرؤية النظرية مع مؤشرات التنفيذ مباشرةً، مما يرسم صورة واقعية لصنّاع القرار ويجعلها من رؤية توجيهية توضيحية إلى مسار إلزامي.

وبيّن الخروصي أنَّ الأهمية الفعليّة لهذا المنصب تنبع من دوره المتوقع في صياغة وتوجيه القرار الاقتصادي وفق فلسفة مدروسة وعقيدة مؤسسية قائمة على الكفاءة والمسؤولية؛ فدوره مهم في إلغاء تعددية مراكز صناعة القرار الاقتصادي وخلق مرجعية قوية ومسؤولة تسهم في تحقيق المصلحة الوطنية ورخاء المواطنين، وتستطيع حسم القرارات حينما تتعارض مع سياسات تعدد المؤسسات دون تأخير أو تعطيل، وبناء منظومة متكاملة تُغيِّر من التنسيق الاقتصادي الشكلي والنمطي إلى الإنجاز الفعلي السلس والمرن.

وأوضح أن كثيرًا من القرارات الاقتصادية كانت تُدفع إلى لجان وفرق عمل دون صلاحيات إلزامية، وكثير منها يحاول الحفاظ على مصالحها القطاعية، لكن مع هذا المنصب الجديد يتحول التنسيق من السياق التطوعي إلى الإلزامي، علاوة على دوره المهم في توحيد الخطاب الاقتصادي داخل مختلف مؤسسات الدولة، كما إنها رسالة واضحة للمستثمرين والمنظمات والمؤسسات الدولية في الخارج؛ مما يُعزِّز قيمة الثقة وتحسين صورة الاستقرار الاقتصادي والاستثماري السيادي للبلاد.

وأكد الخروصي أن هذه الخُطوة تُعد مُؤشرًا قويًا يُجسِّد الفلسفة الاقتصادية الواثقة والمسؤولة التي تنتهجها قيادة حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- أعزّه الله. وقال إن هذا المنصب سيعمل على تحويل الخطط إلى قرارات تنفيذية ومتابعتها ووضع جدول زمني لتنفيذها، والعمل على ربط كل خطة بأحد مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والانتقال من سياسة عمل اللجان والفرق المؤقتة والتي كان غالبًا دورها استشاري، إلى إنشاء مركز قيادي اقتصادي موحد يملك الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرارات الأفقية المُلزمة لكل مؤسسات الدولة، والمُمكّنة في المتابعات القصيرة وطويلة الأمد باستمرار، مع قياس القرارات وفق الأثر الاقتصادي دون الاعتماد على الجانب النظري وحسب.

ولفت الخروصي إلى أنَّ هذا المنصب يعكس تحولًا مُؤسسيًا؛ فهو يعمل على نقل مخرجات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من إطار استراتيجي طويل الأمد إلى برنامج تنفيذ مُكثَّف عبر نافذة الخطة الخمسية الحادية عشرة، لتكون مميزة وناضجة وواضحة بصورة أكبر عن سابقاتها من الخطط.

من جهته، قال يوسف بن راشد المفرجي مدرب وخبير في الوعي والثقافة المالية إن سلطنة عُمان تحولت بهذا المنصب إلى القيادة الاقتصادية المتكاملة؛ فالسلطنة تمر بمرحلة مفصلية في مسيرتها الاقتصادية والتي تتطلب أدوات قيادية مختلفة أكثر تكاملًا وأسرع في اتخاذ القرار، وأكثر قدرة على تحويل الرؤى إلى نتائج ملموسة. وبيّن المفرجي أن هذا المنصب يؤكد أن الدولة اختارت أن تقود المرحلة المقبلة من خلال اقتصاد قوي ومنضبط، وقادر على الاستجابة للتحديات والمتغيرات العالمية، ويعزز من خلال قيادة اقتصادية عُليا تضمن استمرارية الاستقرار المالي، ورفع كفاءة السياسات الاقتصادية، وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية».

ومن جهة ثانية، يؤكد الخبراء أن دمج وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ في وزارة الاقتصاد، من شأنها أن تعزز المواءمة المؤسسية في الملف الاقتصادي، وتعزز التكامل بين جوانب التخطيط والسياسات التنفيذية.

وفي هذا الإطار، يقول الدكتور داود المحرزي إن دمج وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ يضع لبنة مركزية في البناء المؤسسي الحكومي، وذلك من خلال نقل الرؤية من كونها وثيقة استشرافية بعيدة المدى إلى أداة توجيه يومية للقرار الاقتصادي. وأضاف أن هذا الدمج يُعزز التكامل بين التخطيط الاستراتيجي والسياسات التنفيذية، ويضمن حضور الرؤية في إعداد وتحديد الأولويات الاستثمارية، وصياغة السياسات القطاعية، وهو شرط أساسي لتحويل الرؤية إلى نتائج ملموسة.

وأوضح المحرزي أنه رغم التقدم المحقق في نمو الأنشطة غير النفطية، إلا أن مساهمتها النوعية في القيمة المضافة والتوظيف لا تزال دون الطموح، وهنا تبرز أهمية توجيه السياسات نحو القطاعات القادرة على رفع الإنتاجية وتعزيز الصادرات، مثل الصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والاقتصاد الأخضر.

فيما أكد الدكتور سلطان الخروصي أن هذا الدمج يُشكِّل تحولًا مُهمًا في نقل مسار الرؤية من مشروع تخطيط مستقل قائم على وحدة المتابعة والتقييم وتقديم التقارير الدورية دون أن تكون هناك أدوات إلزامية للقرار الاقتصادي إلى رؤية مرجعية في صنع القرار، علاوة على كونه معيارًا مهمًا لاعتماد السياسات الاقتصادية والقدرة الفعلية لها للتركيز على المشاريع القابلة للتنفيذ، فضلًا عن سد الفجوة بين التخطيط والتنفيذ، وبناء أرضية خصبة لتعزيز وحدة القرار الاقتصادي الوطني، ورفع مستوى المسائلة الحكومية بحيث لا يكمن التركيز في إنجاز المشروع؛ بل في الأثر العائد من هذا المشروع.

ويرى يوسف المفرجي أنَّ قرار الدمج جوهريٌ، وأن الجمع بين القيادة الاقتصادية العليا ووزارة الاقتصاد ووحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠، يخلق منظومة متكاملة قادرة على تحقيق الأهداف بسلاسة، وسرعة، وثبات. وقال إن هذه التكاملية هي ما تحتاجه الدول التي تسعى لتحقيق نتائج مستدامة لا مجرد مبادرات مُتفرقة، مضيفًا أنَّ هذا الهيكل الجديد يُسهم في تسريع تنفيذ الخطط الخمسية، ويُعزز كفاءة برامج التنويع الاقتصادي.

غرفة تجارة وصناعة عُمان
OMAN CHAMBER OF COMMERCE & INDUSTRY

إعلان مناقصة

تعلن غرفة تجارة وصناعة عمان عن رغبتها في طرح المناقصة التالية:

رقم المناقصة	اسم المناقصة	رسوم وثيقة المناقصة (لا ترد)	الشركات المتقدمة	آخر يوم لشراء المناقصة	آخر يوم لتقديم العطاءات
2026/2	تنظيم وإدارة الفعاليات لغرفة التجارة والصناعة	100 ر.ع لشركات ومؤسسات القطاع الخاص 25 ر.ع للشركات الحاملة لبطاقة ريادة فقط	الشركات المختصة لتنظيم وإدارة الفعاليات	26 يناير 2026	1 فبراير 2026 قبل الساعة 12 ظهراً

يمكن للشركات الراغبة في الحصول على مستندات المناقصة من دائرة الشؤون الإدارية بالطابق الثاني بمبنى الغرفة الرئيسي، بروي ، أثناء ساعات الدوام الرسمي وبعد دفع رسوم المناقصة.

شروط المناقصة :

- إرفاق السجل التجاري، شهادة الانتساب لغرفة تجارة وصناعة عمان ، الشهادة الضريبية ويجب أن تكون جميع المستندات المطلوبة سارية المفعول.
- تقدم العطاءات / العروض في مظاريف مختومة بالشمع الأحمر معنونة باسم - رئيس اللجنة الرئيسية للمشتريات - غرفة تجارة وصناعة عمان ومكتوباً عليها رقم المناقصة وعنوان المناقصة وألا يكتب على المظروف اسم صاحب العطاء / العرض أو ما يشير إليه.
- يرفق مع العطاء تأميناً مؤقتاً في صورة ضمان مصرفي أو شيك مصدق بنسبة (1%) من قيمة العطاء مصدقاً من أحد البنوك العاملة في السلطنة ساري المفعول لمدة (120) يوماً من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاء / العرض ومعنوناً باسم غرفة تجارة وصناعة عمان.
- نسبة التعمين في الشركة تعتبر ضمن معايير التقيم الفني والأفضلية للشركات التي لديها نسب أعلى في التعمين.
- للعلم أنه لن يلتفت إلى أي عطاء / عرض لا يستوفي التأمين المؤقت.
- توضع العروض / العطاءات في صندوق المناقصات بمبنى الغرفة بروي بالدور الثاني / دائرة الشؤون الإدارية.
- للعلم بأن الغرفة غير مقيدة بقبول أقل عطاء / عرض ولها الحق في القبول أو الرفض من دون إبداء الأسباب.
- آخر يوم لاستلام العروض الساعة 12 ظهراً بتاريخ 1 فبراير 2026.

للاستفسار يمكنكم الاتصال على الرقم التالي : 24763881
البريد الإلكتروني : Shahla.zadjali@omanchamber.om

omanchamber

«عبق الوطن» تُبرز المنجزات الثقافية في مسيرة النهضة المتجددة

«مجلس صحار الثقافي» يحتفي بذكرى تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

الرؤية- ناصر العبري

نظَّم مجلس صحار الثقافي بولاية صحار في محافظة شمال الباطنة أمسية وطنية مُتميزة حملت وسم «ملتقى عبق الوطن»، احتفاءً بمناسبة تولي حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم في سلطنة عُمان.

وأقيمت الأمسية تحت رعاية حاتم بن حمد الطائي رئيس تحرير جريدة الرؤية، وبحضور لافت من أعيان الولاية وكوكبة من الأدباء والمثقفين والدكاترة والأكاديميين ورئيس جامعة صحار الدكتور حمدان الفزاري، إلى جانب أعضاء مجلس صحار الثقافي.

وتضمنت فعاليات الملتقى أنشطة فنية وتاريخية وأدبية متنوعة، تعبيرًا عن الوفاء للوطن والولاء لقائده المفدى- أعزه الله- والفخر بما تحقق من منجزات ثقافية في سلطنة عُمان، وذلك وسط حضور واسع وتفاعل إيجابي مع فقرات الأمسية.

واشتمل الملتقى على مجموعة من المعارض المصاحبة التي أضفت بعدًا معرفيًا وجماليًا على الفعالية؛ حيث أقيم معرض المخطوطات العُمانية النادرة بالتعاون مع دائرة المخطوطات بوزارة الثقافة والرياضة والشباب، والذي أتاح للزوار الاطلاع على نماذج قيّمة من الإرث العلمي والفكري العُماني.

كما أقيم معرض للصور النادرة لجلالة السلطان هيثم بن طارق- حفظه الله ورعاه- أدارته الدكتورة هدى الزجالية الباحثة في التاريخ العُماني، وقدّم المعرض توثيقًا بصريًا لمحطات مهمة من مسيرة جلالته.

واحتضنت الأمسية معرضًا للفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية بإدارة المصور محمد الحمداني، وبمشاركة الفنّانتين مهدية العجمية ومزنة البلوشية، حيث تنوعت الأعمال بين التعبير الفني والبعد الوطني، وعكست رؤية جمالية تعبر عن عُمان أرضًا وإنسانًا. واستعرض سعيد السعيدي من خلال معرض خاص أبرز إنجازات مجلس صحار الثقافي محليًا وخارجيًا منذ انطلاق مسيرته، موثقًا الجهود والنجاحات التي حققها المجلس في خدمة الثقافة والمجتمع.

وتضمن البرنامج فقرات مُتنوعة، منها لوحة ترحيبية قدمتها مدرسة بهجة صحار الخاصة، وقصيدة وطنية للشاعر خليفة الشبلي، وأداء إنشادي للمنشد تميم البادي، وعرض مرئي لأبرز إنجازات المجلس لعام ٢٠٢٥ قدمه كل من راشد الجابري وعمر الهنداسي وزهراء العجمية. كما قدمت النوار الأنصارية قصيدة «تاج المفاخر» للشاعر الدكتور محمد العوفي، تلاها تقديم فقرة «وطن يجمعنا» للكاتب جابر العُماني، جسدها تمثيليًا مجموعة من الشباب المشاركين.

منصة تمكين اقتصادي بأبعاد ترفيهية وثقافية

فعاليات ليالي مسقط تسهم في تمكين الأسر المنتجة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القرية التراثية تستقطب 450 حرفيًا وأعضاء فرق الفنون الشعبية

«سوق الحرفيين» يسلط الضوء على الصناعات اليدوية التراثية

إتاحة الفرصة لفرق الفنون الشعبية لاستعراض الفنون التقليدية

مسقط- العُمانية

شهدت فعاليات «ليالي مسقط» لهذا العام في عدد من المواقع بمحافظة مسقط، مزيجًا من البرامج الثقافية والترفيهية والتراثية، تركز على توجهها نحو رفع نسب مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسرة المنتجة بما يسهم في توسيع الأثر الاقتصادي المحلي وتعزيز المشاركة المجتمعية، ومشاركة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، التي عرضت منتجاتها في مجالات متعددة شملت الحرف التقليدية والمشغولات التراثية والأكلات الشعبية.

وقال المهندس ياسر بن سالم العامري عضو اللجنة التحضيرية بفعاليات «ليالي مسقط ٢٠٢٦»، إن الفعاليات أعادت تشكيل مفهومها من كونها فعالية ترفيهية موسمية إلى منصة تمكين اقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، عبر دمج التركيز على الترفيه مع أهداف تمكينية واضحة تسهم في توفير فرص ترويجية للمشروعات أمام جمهور متنوع من الزوار، ودعم مفهوم التسويق الحي والتجربة المباشرة للمنتجات.

من جهته، قال أحمد بن بدر اليحمدي من ولاية بدية صاحب مشروع تلال بدية للموروثات العُمانية، إن فكرة المشروع تقوم على إبراز صناعة الخنجر العُماني والمجوهرات النسائية من حيث التصميم والرمزية، وتعريف الزوار بأصالة التراث العُماني وكيف يمكن للحرفي أن يطور الفكرة مع الحفاظ على روح التراث، مشيرًا إلى أن المشاركة الثامنة في فعاليات ليالي مسقط، يعكس استمرار حضور الزوار في مثل هذه الفعاليات الثقافية والترفيهية.

وأكدت ليلى بنت عبد الله المعولية صاحبة مشروع الأكلات الشعبية، أن المشاركات في هذه الفعاليات تمثل مساحة تمكين مهمة للأسر المنتجة، وتعزز حضور الأكلات الشعبية العُمانية كجزء أصيل من الهُوية الثقافية في القرية التراثية.

وتُعد القرية التراثية بمتنزه العامرات إحدى أبرز المحطات الثقافية في فعاليات ليالي مسقط ٢٠٢٦، باستقطابها أكثر من ٤٥٠ حرفيًا وحرفية وأعضاء فرق الفنون الشعبية يمثلون مختلف البيئات العُمانية، في لوحة متكاملة تعكس ثراء الموروث الثقافي وتنوع الفنون الشعبية والحرف والصناعات التقليدية التي تزخر بها سلطنة عُمان.

وقال حسن بن علي البلوشي مشرف القرية التراثية بمتنزه العامرات، إن القائمين على تنظيم فعاليات ليالي مسقط يحرصون سنويًا على تحقيق التنوع في كافة المجالات، لاسيما في الجانب التراثي، بما يسهم في تقديم تجربة متكاملة للزوار تجمع بين الترفيه والمعرفة وتعزيز الهُوية الوطنية.

وأضاف أن القرية التراثية صُممت لتكون بيئة حية تحاكي أنماط الحياة العُمانية القديمة، مشيرًا إلى أن الإقبال الجماهيري الملفت منذ بدء فعاليات ليالي مسقط ٢٠٢٦ يعكس اهتمام المجتمع، بمختلف فئاته، بالتعرف على مكنونات التراث العُماني وما يحمله من قيم تاريخية واجتماعية متجذرة.

ووضح أن القرية تتكون من عدة أقسام رئيسة، تم توزيعها بعناية لتقديم صورة شاملة عن البيئات العُمانية المختلفة، حيث تضم البيئة الحضرية مشاركة نحو ٤٥ شخصًا من النساء والأطفال والحرفيات، يمارسون عددًا من العادات والتقاليد، إلى جانب عرض المشغولات النسائية المتنوعة التي تُجسد الحياة اليومية في المدن العُمانية قديمًا.

وأشار إلى أن البيئة البدوية يشارك فيها ١٥ شخصًا، وتُعرض من خلالها المشغولات البدوية التقليدية، إلى جانب الخيام التي تُقدم فيها القهوة العُمانية الأصيلة، وتُعزف فيها آلة الربابة، في مشهد يعكس بساطة الحياة البدوية وارتباطها الوثيق بالصحراء.

وذكر أن سوق الحرفيين يضم ١٧ حرفيًا يمارسون مختلف الصناعات الحرفية، من بينها الفخار، والسعفيات، والنسيج، والفضيات، حيث تُقدم هذه الحرف أمام الزوار بشكل حي، بما يسهم في تعريفهم بمراحل الإنتاج وأهميته الثقافية والاقتصادية. وفي جانب الفنون الشعبية، أشار إلى مشاركة ٢٠ فرقة للفنون الشعبية من مختلف ولايات سلطنة عُمان موزعة على أيام ليالي مسقط، تضم كل فرقة نحو ٢٠ شخصًا، تقدم عروضًا يومية وتعكس تنوع الفنون العُمانية مثل الرزحة، والعازي، والعيالة، وغيرها من الفنون التي تُجسد روح المجتمع العُماني وتاريخه.

كما تضم القرية، ركن الألعاب الشعبية بمشاركة ١٠ أشخاص، يقدمون عددًا من الألعاب التقليدية التي كانت تمارس قديمًا، وتسهم في تعريف الأجيال الجديدة بأساليب الترفيه البسيطة التي ارتبطت بالحياة الاجتماعية في الماضي.

ووضح أن سوق البخور والعطور واللبان يضم ١٤ حرفية يقمن بصناعة البخور والعطور والمباخر، إلى جانب بيع منتجاتهن للزوار، مؤكدًا على أن هذا الركن يحظى بإقبال كبير لما للبان والبخور من مكانة خاصة في الثقافة العُمانية.

وبين أن ركن الأكلات الشعبية يضم ٢٧ حرفية يقدمن مجموعة متنوعة من الأكلات العُمانية التقليدية، التي تعكس تنوع المطبخ العُماني واختلافه من ولاية إلى أخرى، وهو ما يمنح الزوار فرصة لتذوق أطباق تراثية ارتبطت بالمناسبات الاجتماعية والمواسم المختلفة.

وأكد مشرف القرية التراثية في ختام حديثه على أن مشاركة هذا العدد الكبير من الحرفيين والحرفيات تُعد دعمًا مباشرًا للحرف التقليدية، وتسهم في تمكين العاملين في هذا القطاع، إضافة إلى تعزيز حضور التراث العُماني في الفعاليات الوطنية، وترسيخ قيم الانتماء والاعتزاز بالهُوية لدى الأجيال القادمة.

مناقشة مستجدات القطاع لتطوير رؤى مستدامة ومبتكرة

«التراث والسياحة» تشارك في «معرض فيتور» بإسبانيا لتعزيز حضور المنتج السياحي العُماني عالميًا

مسقط- الرؤية

تشارك وزارة التراث والسياحة في أعمال المعرض الدولي للسياحة «فيتور ٢٠٢٦» الذي يقام بالعاصمة الإسبانية مدريد، خلال الفترة من ٢١ حتى ٢٥ يناير الجاري، لمناقشة أبرز مستجدات القطاع السياحي عالميا وتطوير رؤى السياحة المستدامة والمبتكرة من خلال الاستفادة من أحدث الاتجاهات والتقنيات المتبعة في هذا الشأن ودعم جهود التنمية السياحية المستدامة، وبمشاركة عدد من المؤسسات والشركات السياحيّة ومنشآت الإيواء الفندقي والشركاء الاستراتيجيين في القطاع السياحي.

وتأتي أهمية المشاركة في هذا المعرض الدولي للتعريف بأحدث التطورات المتعلّقة بالقطاع السياحيّ في سلطنة عُمان والترويج للمقاصد والمنتجات السياحية المحلية، والالتقاء بالشركات والمؤسّسات السياحيّة الإسبانيّة والعالميّة، وبحث تعزيز التعاون المشترك لزيادة أعداد السياح القادمين لسلطنة عُمان عبر هذه الشركات وكذلك الكشف عن عدد من الشراكات والبرامج الترويجية الجديدة المنفّذة من قبل وزارة التراث والسياحة والشركاء الاستراتيجيين لها. وقال هيثم بن محمد الغساني المتحدث الرسمي لوزارة التراث والسياحة ومدير عام الترويج السياحي، إن مشاركة الوزارة في معرض فيتور ٢٠٢٦ تأتي في إطار مواصلة العمل والجهود لتعزيز تطوير المقومات السياحية العمانية المتنوعة من خلال الاستفادة من تجارب وخبرات الدول العالمية والترويج لها في مختلف الأسواق السياحية، وبناء شراكات استراتيجية مهمة تسهم في حضور المنتج السياحي العماني عالميا ويدعم تنافسية القطاع السياحي، وتشجيع شركات السفر والسياحة المحلية على تبني أفضل الممارسات في تطوير المنتجات السياحية بما يضمن لها القدرة على النمو والاستدامة.

وأضاف الغساني أن أهمية معرض فيتور تتمثل في توسع قطاعات ومجالات السياحة التي يغطيها، فإلى جانب شركات السفر والسياحة تبرز شركات التقنيات السياحية المبتكرة التي تقدم فرص وتجارب واسعة يمكن الاستفادة منها لتوليد قطاع مبتكر غير تقليدي في اتجاهات السياحة الحديثة، كما تقدم شركات الاتصال السياحي دراسات مستفيضة وتحليلات عميقة عن الأسواق المختلفة الأمر الذي يدعم الخطط المستقبلية لاستهداف هذه الأسواق واستقطابها إلى سلطنة عمان، بالإضافة إلى حضور نخبة من الخبراء والمؤسسات السياحية وصناع القرار ووسائل الإعلام مما يقدم فرصا لأعمال جديدة وشراكات واعدة لتحقيق الرؤى والأهداف التي تسهم في تعظيم الفائدة وتجويد الخدمات.

هيثم بن محمد الغساني

وتعتبر سلطنة عمان من الأسواق السياحية المستقطبة للسائح الإسباني، حيث بلغ إجمالي عدد الزوار القادمين من مملكة إسبانيا خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر نوفمبر٢٠٢٥م حوالي ١٠,٧٤٩ زائرا، لأهداف واهتمامات مختلفة أبرزها التاريخ والثراء الثقافي واكتشاف الوجهات غير المألوفة والاسترخاء في الطبيعة البكر، كما تعتبر مدريد هي المركز الرئيسي للاتصال بين أوروبا وأمريكا اللاتينية، حيث إنها تستحوذ على ما نسبته ١٦,٥٪ من حركة الطيران لذلك تساهم الشركات السياحية الإسبانية على جلب زوار أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط .

ويعد معرض فيتور ٢٠٢٦ منصة مهمة على خارطة المعارض السياحية ومن المتوقع أن يستقطب حوالي ١٠٠٠٠ عارض وأكثر من ١٥٥,٠٠٠ زائر، إلى جانب الخبراء وصناع القرار لتداول توجهات القطاع وإمكانيات السوق وحلول السفر المبتكرة، كما أنه يحظى بتغطية إعلامية مميزة بحضور أكثر من ٥,٣٠٠ إعلامي.

جامعة صحار تنظم برنامجا تعريفيا للطلبة الجدد

صحار- الرؤية

نظّمت جامعة صحار البرنامج التعريفي للطلبة الجدد الملتحقين بالدراسة في الجامعة للفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي الحالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦م، وذلك بهدف تهيئتهم للمرحلة الجامعية وتعريفهم بالبيئة الأكاديمية والخدمات التي توفرها الجامعة.

وتضمّن البرنامج التعريفي عرضًا تعريفيًا عن جامعة صحار، استعرض رسالتها ورؤيتها وإنجازاتها الأكاديمية، إلى جانب التعريف بالكليات والتخصصات والأنظمة الأكاديمية المعتمدة. كما جرى إطلاع الطلبة على الخدمات التعليمية والداعمة، بما في ذلك القبول والتسجيل، والإرشاد الأكاديمي، ومصادر التعلم، والخدمات التقنية، والسياسات واللوائح الطلابية. ويأتي تنظيم هذا البرنامج ضمن حرص الجامعة على تسهيل انتقال الطلبة إلى الحياة الجامعية، وتعزيز اندماجهم الأكاديمي والاجتماعي منذ اليوم الأول، بما يسهم في دعم مسيرتهم التعليمية وتحقيق تجربة جامعية متكاملة.

وتؤكد جامعة صحار من خلال هذه البرامج التزامها بتوفير بيئة تعليمية محفزة، تدعم التفوق الأكاديمي وتنمية المهارات، وتواكب تطلعات الطلبة ومتطلبات سوق العمل، بما ينسجم مع أهدافها الاستراتيجية ورؤية «عُمان ٢٠٤٠».

«حماية المستهلك» تحذر من استخدام عبوات «Drinkmate»

مسقط- الرؤية

أصدرت هيئة حماية المستهلك تحذيرًا رسميًا بشأن استخدام عبوات صنع المشروبات الغازية للعلامة التجارية Drinkmate والذي يحمل تاريخ صلاحية من شهر يناير الى أكتوبر للعام ٢٠٢٦م، وذلك لعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة، لما قد تشكله من خطر على صحة وسلامة المستخدمين، وذلك في إطار جهودها المستمرة لحماية المستهلكين من المنتجات غير الآمنة.

ويأتي سبب التحذير بسبب احتمالية انفجار العبوة أثناء الاستخدام، مما يشكل خطر الإصابة على المستهلك، إذ دعت الهيئة المستهلكين إلى التوقف الفوري عن استخدام المنتج المشمول والتواصل مع الشركة لاستبدال المنتج مجانا.

وأكدت هيئة حماية المستهلك استمرارها في أداء دورها الرقابي من خلال المتابعة المستمرة لمختلف الأسواق في سلطنة عُمان، لضمان خلوها من المنتجات المشار إليها، وبما يحقق بيئة استهلاكية آمنة للجميع، كما حثت المستهلكين على توخي الحذر عند الشراء من منافذ البيع الإلكترونية، والتأكد من مطابقة السلع للمواصفات والمقاييس المعتمدة.

أمسية دينية في الرستاق للاحتفال بذكرى الإسراء والمعراج

الرستاق- الرؤية

نظّمت اللجنة الثقافية والشبابية والاجتماعية بنادي الرستاق أمسية ثقافية دينية بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج، وذلك على مسرح النادي، وسط حضور لافت من المهتمين بالشأن الثقافي والديني، في فعالية عكست حرص النادي على ترسيخ دوره التنويري وتعزيز الحراك الثقافي المجتمعي.

وتصدّرت الأمسية جلسة حوارية فكرية كان ضيفها الشيخ سالم بن علي النعماني، الذي قدّم طرحًا عميقًا حول الدلالات الإيمانية والإنسانية لرحلة الإسراء والمعراج، مسلطًا الضوء على ما تحمله هذه المناسبة العظيمة من قيم روحية وتربوية، وأثرها في ترسيخ الصبر واليقين وتعزيز الصلة بالله تعالى في حياة المسلم.

وأدار الجلسة الحوارية الدكتور حمود بن محمد بن عبدالله الرمحي، الذي أثرى النقاش بأسئلة ومحاور متزنة أسهمت في فتح آفاق فكرية أوسع أمام الحضور، وأضفت على الجلسة طابعًا تفاعليًا اتسم بالعمق والهدوء، مع مداخلات قيّمة من الجمهور.

وشهدت الأمسية فقرات مصاحبة تنوعت بين الإنشاد الديني والقصائد الشعرية، إلى جانب مسابقة ثقافية تفاعلية، أضفت أجواءً من التفاعل والحيوية، وأسهمت في تعزيز مشاركة الحضور وربط الجانب المعرفي بالبعد الجمالي والإبداعي.

وتأتي هذه الأمسية ضمن برنامج اللجنة الثقافية بنادي الرستاق الهادف إلى إحياء المناسبات الدينية والوطنية بأسلوب معرفي معاصر، ما يؤكد مكانة النادي كمنصة ثقافية واجتماعية فاعلة تسهم في خدمة المجتمع وتعزيز الوعي الفكري والديني لدى مختلف فئاته.

.. وتسليط الضوء على الدروس المستفادة في فعالية بسمد الشأن

المضيبي- سعود المحرزي

نظم فريق سمد الشأن الخيري أمسية دينية إيمانية بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج لعام ١٤٤٧هـ وذلك في جامع بعد بقرية بعد بسمد الشأن، بحضور عدد من المشايخ وإدارة وأعضاء الفريق الخيري.

واشتمل برنامج الأمسية على عدد من الفقرات الدينية الهادفة، حيث قدّم الشيخ سالم بن علي النعماني محاضرة تناول فيها المعاني الإيمانية والدروس المستفادة من حادثة الإسراء والمعراج، مبينًا أثرها في ترسيخ العقيدة وتعزيز القيم الإسلامية في المجتمع.

وألقى الشيخ عامر بن سليمان المحرزي كلمة وعظية ركّز فيها على أهمية الاقتداء بسيرة النبي ﷺ واستلهام العبر التربوية من هذه المناسبة العظيمة، فيما تخللت الأمسية تلاوة عطرة من القرآن الكريم بصوت الشيخ محمد بن هلال المالكي. وشهدت الأمسية مشاركة شعرية قدّمها الشاعر محمد بن سلطان المحرزي، عبّر من خلالها عن معاني الإسراء والمعراج، إضافة إلى فقرات إنشادية، قدمها فريق إنشاد بعد الإسراء، أضفت طابعًا روحانيًا على فقرات الأمسية.

«سحائب المزن» تحتفي بالذكرى السادسة لتولي جلالة السلطان مقاليد الحكم

مسقط- الرؤية

نظمت مكتبة الشيخ محسن بن زهران العبري وبالتعاون مع مرئيات أحمد العبري، أمسية شعرية وطنية بعنوان "سحائب المزن" بمُناسبة الذكرى السادسة لتولي جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله- مقاليد الحكم، شارك فيها شعراء من مختلف ولايات السلطنة، ومن بينهم الشاعر الدكتور فهد بن سيف المنذري، الذي قدم قصيدة «صديقي أبا تمام"، والشاعر بدر بن سعيد الرحبي بقصيدة «هيثم المجد"، إلى جانب قصيدتين للشاعر مهنا بن ناصر الرواحي، أنشد إحداهما المنشد منذر بن سالم النعيمي.

وشهدت الفعالية مشاركة الشاعر جمال بن خلفان الرواحي بقصيدتين، والشاعر صلاح بن سالم الغافري بقصيدة أنشدها المنشد منذر بن سالم النعيمي. أدار الأمسية الشاعر أحمد بن هلال العبري الذي ختمها بقصيدته "حصونه بولائنا".

وتخلل الأمسية عرض مقطع من مشاهد الطبيعة وواحات النخيل بولاية الحمراء في ظل إقبال سياحي متزايد، من تصوير المبدع خالد بن سعيد العبري، فيما أدار الأمسية أسامة بن علي العبري.

يُشار إلى أن مكتبة الشيخ محسن بن زهران العبري نظمت في الأسبوع الماضي أمسية بمناسبة صدور ديوان إشراقة الفجر للشيخ غصن بن هلال العبري، كما تستعد لإقامة بعض الفعاليات الثقافية الرمضانية خلال الأشهر المقبلة.

الحرب الخامسة!

د. محمد بن عوض المشيخي *

تتجه أنظار العالم قاطبة كل ساعة إلى البيت الأبيض وبالتحديد للرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي يبدو لي أنَّ صبره قد نفد ولن ينتظر طويلًا للحصول على جائزة نوبل للسلام في نهاية هذا العام؛ فنزعة الصقور في واشنطن ورغبتهم الأكيدة في إشعال الحروب والسيطرة على الآخرين من الأعداء المُفترضين، خاصة عندما يكون هناك مخزون نفطي ومعادن نفيسة يسيل لها اللعاب، أو حتى موقع استراتيجي يُمكِّن هذه الإمبراطورية الكبرى- التي أعلنت الحرب على الجميع بما فيهم الحلفاء المقربون الأوروبيون- من السيطرة والتحكم في العالم.

استهداف إيران أصبح أقرب للواقع من أي وقت مضى، وربما الانتظار هو مُجرد وسيلة لتمكين الطابور الخامس من جواسيس الموساد الذين يعملون على الأراضي الإيرانية من الداخل ومنحهم مزيدًا من الوقت لنشر الفوضى ورصد المواقع الاستراتيجية في مختلف القواعد العسكرية على طريقة «حرب الأيام الاثني عشر»، قبل بضعة أشهر؛ حيث تم القضاء على الصف الأول من القادة العسكريين في الجيش والحرس الثوري الإيراني في الساعات الأولى من المعركة، والأخير يُعتبر صمام الأمان للنظام.

لا شك أنَّ هناك ظروفًا معيشية صعبة يُعاني منها الشعب الإيراني منذ عقود بسبب العقوبات الجائرة التي يَنظر إليها أعداء إيران على أنها الطريق السهل للانهيار من الداخل، وسط مظاهرات عارمة تشبه الأيام الأخيرة قبل سقوط الشاه!

صحيحٌ أن أجهزة الحكومة الإيرانية متماسكة وتسيطر على مختلف مفاصل الدولة؛ بينما القوات المسلحة الإيرانية تتمتع بمعنويات مرتفعة وقدرات قتالية مُتقدمة، خاصة في مجاليْ الطائرات المسيرة التي تعد الأفضل في العالم، وكذلك الصواريخ الإيرانية طويلة المدى التي أرعبت الكيان الصهيوني الذي أخفقت أنظمته الدفاعية الأمريكية الصنع في التقاط تلك الصواريخ ووصولها إلى أهدافها في القواعد العسكرية في فلسطين المحتلة. وقد استفادت القيادة الإيرانية من الدروس والمِحَن التي مرَّت بها خلال الشهور الماضية، ولكن نجاحها هذه المرة في إدارة الحرب المحتملة يعتمد على عدة أمور ضرورية، ومسألة وجودها وقبل ذلك تفعيلها، قضية حياة أو موت بالنسبة للنظام الإسلامي القائم وهي:

أولًا: الحرب الاستباقية من خلال استهداف المرافق العسكرية في إسرائيل التي تُحرِّض واشنطن على مهاجمة إيران والمحاولة الحثيثة لحكومة نتنياهو لإسقاط النظام الإيراني للتمهيد لوصول رضا بهلوي الثاني للسلطة، الذي يُعد حليف الغرب ومساندًا للكيان الصهيوني، وأكد اعترافه بإسرائيل في حالة توليه حكم إيران.

ثانيًا: أهمية وجود منظومة دفاعية لحماية العمق الاستراتيجي والأجواء الإيرانية، مثل المنظومة الصينية التي قدمتها بكين لباكستان، وأثبتت كفاءتها خلال حربها الخاطفة مع الهند في مايو الماضي، وهذا يفترض أن تكون الحكومة الإيرانية قد بادرت- بل وأنجزت- ذلك خلال الفترة الماضية؛ كون أن ذلك يُشكِّل صمام الأمان للأمن القومي الإيراني، وعدم وجود ذلك يُعد تحديًا وجوديًا لكينونة الدولة الفارسية؛ فهناك اتفاقيات أمنية واقتصادية مع كلٍ من روسيا والصين وكوريا الشمالية يجب أن تُفعَّل، وكل تلك الدول تملك أنظمة دفاعية متقدمة، والأهم من ذلك كله هو الحصول على مقاتلات صينية متطورة لمواجهة الترسانة الأمريكية والإسرائيلية خاصة طائرات (إف- ٣٢).

ثالثًا: تحسين وضع المجتمع من خلال السيطرة على الأسعار ودعم السلع والتدخل السريع لضبط صرف العملة في الأسواق المحلية، والأهم من ذلك كله إيجاد فرص عمل للشباب، فقد حان الوقت لتوجيه الموارد للداخل وليس للخارج الذي يهدف لتوسيع النفوذ وتصدير الثورة والسيطرة على بعض الأحزاب في المنطقة ومدها بالمال والسلاح على حساب الداخل؛ فالأقربون في الوطن أولى بالمعروف وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

ومن هنا، نؤكد أن منطقتنا العربية تمر هذه الأيام بأحداث استثنائية غير مسبوقة من الحروب المدمرة وتوترات إقليمية تحمل رسائل غير مُبشِّرة ومضمونها مؤشرات تُنذر بالمزيد من الصراعات المدمرة، في منطقة مُلتهبة في الأصل منذ عقود. فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) التي استمرت ٨ سنوات وكلفت الطرفان أكثر من مليون جندي، غير المدنيين الذين يقدروا بمئات الآلاف من الضحايا. وتلى ذلك احتلال الكويت الذي جرَّ المنطقة كلها إلى حروب عبثية وخسائر قدرت بمئات المليارات شاركت فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميعها للدفاع عن أحد أعضائها باعتبار ذلك دفاعًا وجوديًا وأول اختبار لهذه المنظومة التي تأسست عام ١٩٨١، لحماية نفسها من المُنتصِر في الحرب الأولى. لم تكن المليارات التي ذهبت للدول الغربية التي حاربت لاستعادة الكويت الخسارة الوحيدة التي يمكن تفهمها؛ بل أصبحت دول المنطقة قواعد متقدمة للتواجد الأجنبي، الذي كان قد انسحب شكليًا أيام المد الثوري في ستينيات القرن الماضي، كما إن التلوث المصاحب للقنابل الفسفورية التي استُخدمت في الحرب الثانية والثالثة، كان من أسباب الأمراض السرطانية، لكونها واحدة من الكوارث التي انتشرت بين سكان المنطقة.

وفي الختام.. على دول الخليج المجاورة لإيران أن تتحكم بأجوائها وتمنع القواعد الأجنبية في أراضيها من استخدامها للهجوم على الجار الإيراني، كما ندعو إيران أيضاً لأن تبتعد عن المساس بمضيق هرمز والمحافظة على هذا الممر المائي الحيوي والذي تحكمه اتفاقيات دولية ويُشكِّل رئة للدول المُطلة على الخليج العربي، ويمر من خلاله أكثر من ٢٠ مليون برميل يوميًا من النفط.

* أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري

أنت الأول في مسلسلك

نمير بن سالم آل سعيد

الحياةُ في جوهرها مُسلسل يومي مُمتد من الحلقة الأولى حتى الحلقة الأخيرة. وأنت الأول في مسلسلك ولا أحد غيرك.

زمن يتدفق، وأحداث تتابع، وأسماء تغيب وأسماء تحضر بشخصياتها المحورية والثانوية ترسم وجودها في ذاكرة المشهد، وخط سردي يتشكل شيئاً فشيئاً، وحلقات متصلة تتكشف تفاصيلها تدريجياً مع مرور الوقت. وكل يسير وفق قدراته وإمكاناته ومنظوره للحياة في حدود مهبطه الكوني والجغرافي المُقدر له.

في حياة وجيزة يعيشها لسنوات معدودة، ما يلبث إلا أن يغادرها مودعاً دون اختياره ليسدل الستار على مسلسله. وخلال هذا الامتداد الدنيوي يعيش الإنسان في مركز قصته لا في هامشها، فهو المحور في كل المشاهد والبقية فروع لامتداده، إذا حضر تواجدوا في ناظريه وإذا غاب لا يعد لهم وجود.

وفي مساره يمر بتحديات وعوائق ومُفترقات طرق، ويواجه خيارات يترتب عليها قرارات تؤدي إلى نتائج حتمية. ويجد معه وحوله شخوصا بعضهم مؤقت وبعضهم يبقى معه طوال العمر لأنه اختار البقاء معهم، وآخرين يغلق صفحته دونهم، فينتزعهم من محيطه بإرادته.

ومن الخلل أن يُغادر الإنسان مسلسله وينشغل بمسلسلات الآخرين؛ فيُقارن حياته بحياتهم وينظر إلى ما عندهم من حظوظ بما ليس لديه. وتلك المقارنات لا تثمر إلّا الضيق ولا تفتح سوى أبواب الغيرة والحسد والكراهية والشقاق. ومن الصواب أن يركز المرء اهتمامه على مسلسله ولا يتدخل في مسلسلات غيره بما لا يُفيد ولا ينفع.

ومن التدخلات على سبيل المثال: التساؤلات من أخذ ماذا، ومتى، وكيف ولماذا؟ وهل يستحقون ما لديهم أم لا؟!

دع الخلق للخالق وامضْ في طريقك لشأنك فما عند غيرك من رزق، لا ينتقص من رزقك شيئًا.

كما إن تعثرهم- إن ابتغيت- لا يمنحك تفوقًا ولا يُغيِّر من حقيقة الحياة المرسومة لك بمشيئة الله؛ فلا تمدن عينيك نحو متاع الآخرين، وارضْ بما قسَّم الله سلامًا للروح وراحةً للبدن.

ولكل إنسان قصته وحياته ونصيبه الذي لا يخطئه، وما أخطأه ما كان ليصيبه.

وما يُدريك؟ «لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا»، فما تراه ضعفًا لديك اليوم قد يتحول الى اقتدار غدًا، وماذا تظنه خسارة قد يغدو مكسبًا، وما تحسبه نقصًا قد يُصبح اكتمالًا حين يحين أوانه.

وحتى مع هذه التقلُّبات الدنيوية التي لا تثبت على حال نرى البعض ينظرون إلى الآخرين بدونية واستهتار. ويزدرون البطل في مسلسله ويتم تقييمه بمعايير سطحية جاهلة، تختزله في نسبه أو مهنته أو مظهره أو فقره أو حتى إعاقته!

بينما- في كافة الأحوال- احترام الناس ضرورة عقلية قبل أن تكون فضيلة أخلاقية، والتعامل معهم بلطف واجب إنساني؛ فهُم متفرِّدون في تكوينهم مختلفين في تجاربهم وأبطال في قصصهم.

فلا تُقلِّل من قيمة البطل ولا تستخف به ولا تهنه نتيجة لمقاييس خاطئة لا علاقة لها بكرامة الإنسان وآدميته؛ فالمقياس الحقيقي ليس بما تراه العين؛ بل بما يدركه العقل وتفهمه الروح.

وهناك فرق كبير بين من يرى الحياة كما تبدو، ومن يقرأها بإمعان كما هي.

فما هي إلّا ظل زائل وحلم قصير، ومرور عابر في كنف هذا الزمن السرمدي العظيم.

> **احترام الناس ضرورة عقلية قبل أن تكون فضيلة أخلاقية، والتعامل معهم بلطف واجب إنساني؛ فهُم متفرِّدون في تكوينهم مختلفون في تجاربهم وأبطال في قصصهم**

أناقة الكلمة

صالح بن سعيد الحمداني

نعيشُ في زمنٍ تتسارع فيه الكلمات كتسارُع الأخبار وتُقال فيه العبارات أحيانًا دون تمعّن أو روية، وتبرز أناقة الكلمة كقيمة إنسانية وثقافية لا تقل أهمية عن أي مظهر خارجي أو إنجاز مادي؛ فالكلام حين يُصاغ بلطف ويُختار بحكمة يتحول من مجرد وسيلة تواصل إلى فن راقٍ، ومن أداة تعبير عابرة إلى بصمة شخصية تسبق صاحبها أينما حلّ، إنها أناقة من نوع مُختلف؛ أناقة لا تُرى بالعين، لكنها تُحَسّ بالعقل وتُلمس بالقلب.

وقد ارتبط مفهوم الأناقة في أذهان الكثيرين بالمظهر والملبس والهندام، إلّا أنَّ التجربة الإنسانية تثبت أنَّ الأناقة الأعمق والأبقى هي تلك التي تنبع من الكلمة، فكم من شخص متواضع المظهر لكنه يملك لسانًا رقيقًا يجعل حضوره مهيبًا ومحببًا؟ وكم من آخر أنيق الهيئة، لكن كلماته الجافة أو القاسية تنزع عنه بريقه فور حديثه؟ هنا تتجلى الحقيقة فالأناقة نجدها في الحروف التي ننطقها وفي الطريقة التي نخاطب بها الآخرين، وفي قدرتنا على احترام العقول والمشاعر معًا، وليس في القماش الذي نرتديه.

الكلمة الأنيقة لا تعني التكلّف أو التصنّع فهي ذلك الوعي، وعيٌ بتأثير ما نقول وإدراكٌ لمسؤولية اللسان، وفهمٌ أن للكلمات وزنًا قد يثقل القلوب أو يخفف عنها، فحين نختار ألفاظنا بعناية نمنح حديثنا قيمة، ونمنح من أمامنا شعورًا بالاحترام والتقدير، وهنا يصبح الكلام زينةً للعقل قبل اللسان، لأنه يعكس فكرًا متزنًا وشخصية ناضجة، وفي الحياة اليومية تظهر أناقة الكلمة في مواقف بسيطة لكنها عميقة الدلالة، تظهر في اختلاف الرأي دون إساءة، وفي النقد دون تجريح، وفي المزاح دون سخرية، وفي الصمت حين يكون الصمت أبلغ من الكلام، فالهدوء الذي نحمله بين السطور لا يقل أهمية عن الكلمات نفسها، أحيانًا ما لا يُقال يكون أبلغ مما يُقال، وما يُلمَّح إليه بلطف أعمق أثرًا مما يُصرَّح به بحدّة.

الإعلام بوصفه منبرًا للكلمة وصانعًا للرأي العام يتحمل مسؤولية مضاعفة في ترسيخ ثقافة أناقة الخطاب، فالكلمة الصحفية رسالة لها أثرها في وعي المجتمع وسلوكه فهي ليست مجرد خبر أو عنوان مثير، فعندما يتخلى الخطاب الإعلامي عن الرصانة والاتزان، وينجرف نحو الإثارة أو الاستفزاز، فإنه يساهم في نشر التوتر بدل الوعي، والانقسام بدل الحوار، أما حين يُصاغ الخبر بلغة مسؤولة، ويُقدَّم الرأي بحكمة واحترام، يصبح الإعلام شريكًا في بناء مجتمع أكثر نضجًا وإنسانية.

كما أن وسائل التواصل الاجتماعي، رغم ما أتاحت من مساحة واسعة للتعبير، كشفت في الوقت نفسه عن أزمة في أناقة الكلمة، فسهولة النشر وسرعتهما جعلتا الكثيرين يكتبون دون تفكير، ويتحدثون دون تقدير للعواقب، وهنا تبرز الحاجة الملحّة إلى استعادة قيمة اللطف في الخطاب، والحكمة في الرد، والوعي بأن خلف كل شاشة إنسانًا له مشاعر وحدود، فالكلمة الجارحة وإن كُتبت في لحظة غضب، قد تترك أثرًا طويل الأمد لا يُمحى بسهولة.

إن أناقة الكلمة يمكن أن يظنها البعض ضعفًا، ولكنها في الحقيقة قوة راقية، قوة من يملك نفسه عند الغضب ويختار عباراته عند الخلاف، ويؤمن أن الاحترام لا ينتقص من الموقف؛ بل يعززه، وهي أيضًا دليل على ثقة الإنسان بذاته؛ فمن يثق بفكره لا يحتاج إلى رفع صوته، ومن يثق بقيمه لا يلجأ إلى الإساءة، في المحصلة تبقى الكلمة مرآة صاحبها، وعنوان وعيه، وجواز مروره إلى قلوب الآخرين، وحين نُحسن اختيار كلماتنا، فإننا لا نُجمّل حديثنا فحسب، ولكن في حقيقة الأمر نُجمّل حضورنا في حياة الناس؛ فالأناقة الحقيقية في المناسبات ليس بما نرتديه وإنما بما نحمله في لغتنا اليومية وفي لهجتنا، وفي ذلك العطر الخفي الذي تتركه كلماتنا بعد أن نغادر المكان، إنها أناقة تبقى لأن أثرها أعمق من المظهر، وأصدق من أي زينة عابرة.

هل تكفي 1250 ريالًا لتحديد منفعة كبار السن؟

ناصر بن سلطان العموري
nasser.alamoori@gmail.com

في الوقت الذي كانت فيه فئة المتقاعدين يترقبون بلهفة البشارات السعيدة من تحسين في أوضاعهم، سواء من ناحية زيادة المستحقات أو إضافة مميزات تعينهم على مواجهة أمواج الحياة العاتية، تفاجأ الرأي العام، وتحديدًا كبار السن من المتقاعدين؛ ممن تخطوا عمر الستين، بصدور قرار آثار جدلًا واسعًا وعدم رضا لا سيما من قِبل المستحقين لمنفعة كبار السن حينما تم حصر الحصول على المنفعة ممن يقل دخلهم عن ١٢٥٠ ريالًا.

وفورًا طفا إلى السطح ذلك السؤال؟ ما سر تحديد عدم الاستحقاق عند أكثر من ١٢٥٠ ريالًا وما المعيار الذي بُني عليه من الأساس؟

قد يكون صاحب هذا الدخل مُثقلًا بقرض، أو ملتزمًا بإيجار، أو يعاني مرضًا مزمنًا يستهلك جزءًا كبيرًا من دخله، أو يعيل أفرادًا آخرين أو قد يكون بلا مدخرات أو دعم أسري من قبل ذويه لديه أبناء وبنات من خريجي الجامعات والكليات ينتظرون دورهم في طابور التعيين.

في المقابل، قد يكون من يقل دخله رقميًا أقل التزامًا وأكثر استقرارًا بلا التزامات يملك سكنًا يعيش مع أبناء مقتدرين وله مدخرات فكيف يمكن لرقم واحد أن يُختزل فيه هذا التفاوت الإنساني الواسع؟

وهذا التباين الواضح يثير السؤال المنطقي: هل رقم ثابت يمكن أن يعكس حقًا الاحتياجات الحقيقية؟ ويُحوّل شخصًا من "مُستحِق" إلى "غير مُستحِق"؟

وهل الكفاية المالية تقف عند عتبة رقمية محددة سلفًا، أم أنها حالة معيشية متغيرة؟ ومن هنا الرقم وحده لا يحكي القصة، بل قد يضلل عنها فالرقم يبدو جامدًا، لكنه يغفل الحقيقة البسيطة «المال وحده لا يوازي الاحتياجات الفعلية».

الواقع اليوم يظهر أن دخلًا كهذا، في ظل الالتزامات اليومية وتكاليف المعيشة، لا يغطي حتى الأساسيات، ناهيك عن الترفيه أو الطوارئ. في المقابل، قد يعيش من يقل دخله عن ١٢٥٠ ريالًا في وضع أفضل، رغم كونه من (المستحقين الأقل دخلاً).

فتحويل الاحتياج الإنساني إلى معادلة حسابية، وتجاهل أن العدالة الاجتماعية نسبية لا مطلقة، ولو أردنا شرح الفكرة بشكل أعمق سنقول: «ليس كل من ارتفع دخله ارتفعت قدرته، فالدخل رقم... والالتزامات حياة كاملة».

تحديد استحقاق منفعة كبار السن على أساس دخل ثابت وسقف مُحدد يبدو بسيطًا على الورق، لكنه بعيد كل البعد عن الواقع المعيشي وفق المعايير الحالية في عصر الغلاء والتضخم. وربط الاستحقاق بالرقم وحده يحوّل الدعم من حق اجتماعي إلى معادلة حسابية جامدة تغفل الواقع الإنساني والحماية الاجتماعية الفعّالة ليست مجرد جدول أرقام؛ بل أداة لضمان حد أدنى من الكرامة لكل فرد مسن، بغض النظر عن "الحد الرقمي" لرفاهيته المفترضة.

ومن المفترض أن الحماية الاجتماعية الناجحة يجب أن تراعي أكثر من مجرد الدخل؛ فهي تهدف إلى حماية الفئات الأكثر هشاشة وضمان حد أدنى من الكرامة.

ومن هنا، يصبح من الضروري إعادة النظر في مراجعة معايير الاستحقاق لمنفعة كبار السن لتأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الصحية والمعيشية والاجتماعية ومراعاة ما يمر به المجتمع من ظروف حياتية شتى من تضخم وغلاء في الأسعار بدلًا من الاقتصار على أرقام ثابتة، وذلك لضمان أن تبقى الحماية الاجتماعية حقًا إنسانيًا بحتًا لا مجرد رقمًا افتراضيًا.

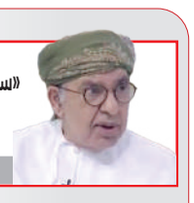

1 «سقوط النظام الإيراني».. زلزال جيوسياسي يُعيد تشكيل الشرق الأوسط (1-2)
مرتضى بن حسن بن علي

2 المجد للسلطان .. العز للوطن
سارة البريكية

3 لاقاني ولا تغدّاني
د. ذياب بن سالم العبري

4 من المدرجات إلى المجتمع.. الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكأس العرب
أميمة بوخليفي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

دعائم الاستقرار في المنطقة

بلغ التوتر الإقليمي ذروته مع نهاية الأسبوع الماضي، في لحظة غير مسبوقة في ظل التصعيد الأمريكي تجاه إيران، وتلميحات المسؤولين الأمريكيين وبعض دوائر صنع القرار في البيت الأبيض حول شن عملية عسكرية أمريكية وشيكة ضد الجمهورية الإسلامية؛ الأمر الذي تسبب في تأجيج المخاوف من انزلاق المنطقة إلى أتون حرب إقليمية شاملة قد لا يُمكن وقفها. وفي ظل هذا التصعيد، نجحت الضغوط من بعض قادة الدول وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها الدبلوماسية العُمانية كعادتها في نزع فتيل الأزمة، من خلال المُباحثات والاتصالات مع المسؤولين من كل الأطراف للتهدئة، والعدول عن فكرة تنفيذ ضربة عسكرية ضد إيران على الأقل في هذه الأيام.

ولا يخفى على أحد أن منطقتنا لا تتحمل المزيد من التوترات والحروب؛ إذ إنَّ جميع الدول لا تزال تعمل على التَّعافي من الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها خلال العامين الماضيين أثناء حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وتأثر حركة التجارة العالمية بالتوترات الجيوسياسية في الممرات المائية، إلى جانب حرب الرسوم الجمركية التي أشعلها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

إنَّ الدبلوماسية العُمانية دائمًا ما تؤكد دورها الكبير في تهدئة الأوضاع وإعادة ترتيب أوراق المنطقة بما يتواءم مع نهج خفض التصعيد وترسيخ دعائم الاستقرار والسلام، وهو ما تأمل الدول الرشيدة وأصحاب الفكر القائم على السلام والوئام والتعايش.

الرُّؤيَة

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

عُمان في مرحلة جديدة من النمو المستدام

خالد بن سالم الغساني

مع صدور المرسومين السلطانيين السامين بشأن المصادقة على ميزانية الدولة للسنة المالية ٢٠٢٦، واعتماد الخطة الخمسية الحادية عشرة (٢٠٢٦-٢٠٣٠)، تؤكد سلطنة عُمان دخول مرحلة جديدة من التنفيذ الفعلي لأهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠.

هذه المرحلة التي تتميز بالتركيز على الاستدامة المالية، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتقوية شبكة الحماية الاجتماعية لكل مواطن، ما يؤكد أن الرؤية الوطنية قد أصبحت خارطة طريق تُنفذ بخطى ثابتة وإرادة حازمة نحو مُستقبل أكثر ازدهارًا واستقرارًا.

لقد حققت سلطنة عُمان خلال السنوات الماضية، إصلاحات مالية وهيكلية بارزة شملت إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وخفض الدين العام تدريجيًا، مع الحفاظ على شبكة أمان اجتماعي قوية. ومن أبرز هذه الإنجازات، تحسين إدارة الدعم الحكومي بطريقة تقلل الهدر المالي، وتوجيه الاستثمارات العامة نحو القطاعات الحيوية، وضبط الإنفاق الرأسمالي بما يتوافق مع أولويات التنمية الوطنية. وقليلة هي الدول التي استطاعت تحقيقها دون أن يتأثر مستوى المعيشة أو الاستقرار الاجتماعي.

ميزانية عام ٢٠٢٦ كما هو مُبيَّن، تمنح الدولة هامش أمان اقتصادي كبير في مواجهة أي تقلبات محتملة، وتؤكد استمرار النهج الإصلاحي مع إبراز الجانب الاجتماعي كأولوية قصوى. ومن أبرز مؤشرات هذه السياسة: الالتزام بعدم المساس بالدعم الأساسي، واستمرار دعم الوقود والكهرباء والمياه، مع رفع مخصصات الحماية الاجتماعية إلى ٦١٤ مليون ريال عُماني، وهو ما يمثل قفزة نوعية تعكس استثمار الدولة في استقرار المواطنين كركيزة أساسية للنمو المستدام.

وفي الوقت ذاته، يتطلع المواطن العُماني الى إمكانية إعادة جدولة هذه الخدمات الأساسية مستقبلًا لتتناسب أكثر مع مستوى معيشته وتحسين أوضاعه الحياتية، وبما يعزز مبدأ العدالة في توزيع الدعم ويضمن استدامة الموارد دون التأثير على حياة ومعيشة أفراد المجتمع. كما تشجع الميزانية على تعزيز برامج التدريب المهني وتنمية المهارات بين الشباب العُماني لضمان جاهزيتهم لسوق العمل المستقبلي.

وفيما يتعلق بالتوظيف، تحمل الخطة الخمسية الحادية عشرة توقعات طموحة بتوفير أكثر من ٣٠٠ ألف فرصة عمل خلال السنوات الخمس المُقبلة، مع التركيز على القطاع الخاص والمشاريع التنموية الكبرى كمحركٍ رئيسي للنمو؛ بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على الوظائف الحكومية. ويكتسب ملف التوظيف أهمية قصوى في المرحلة الحالية؛ حيث يشكل ضمان وصول هذه الفرص إلى أرض الواقع أحد أبرز التحديات الوطنية. والحرص على توفير فرص العمل المُعلنة فعليًا، وبشكل يتناسب مع مهارات الشباب واحتياجات سوق العمل، يعد ركيزة أساسية لترسيخ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المنشودة. وهذا التوجه يعكس إدراكاً عميقاً بأنَّ التنمية الحقيقية تتطلب تمكين القطاع الخاص ليصبح شريكًا فاعلًا في خلق الوظائف والقيمة الاقتصادية، مع توفير بيئة داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة لتشكل هي الأخرى جزءًا فاعلًا في الحركة الاقتصادية. كما يلفت الانتباه أهمية القطاعات الواعدة في تعزيز التنويع الاقتصادي، ومنها السياحة واللوجستيات والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية.

والاستثمار في هذه القطاعات لا يقل أهمية عن المشاريع الكبرى، لأنه يضمن توظيف الموارد الوطنية بطريقة مستدامة ويخلق فرصًا جديدة للمواطنين، مع تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية التقليدية.

هذه المؤشرات مجتمعةً؛ استمرار الدعم، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتحقيق فرص التوظيف على أرض الواقع، كلها تُشكِّل رسالةً واضحةً بأن سلطنة عُمان دخلت مرحلة جديدة من الثقة بالنفس والقدرة على المضي قدمًا. وقد أثبتت السنوات الماضية أن الإصلاحات الصعبة، إذا أُديرت بحكمة وشفافية، لا تؤدي بالضرورة إلى أزمات، بل يمكن أن تُفضي إلى أساس أقوى للنمو المستقبلي.

ويبقى التحدي الأكبر هو تحويل هذه الخطط والتطلعات إلى واقع ملموس يشعر به كل مواطن. كل فرصة عمل جديدة تعني شابًا عُمانيًا بدأ بناء مستقبله، وأسرة اكتسبت استقرارًا اقتصاديًا أكبر. كما يبقى التنويع الاقتصادي في القطاعات الواعدة ضرورة لضمان أن تصبح الموارد التقليدية عنصر دعم وليس المصدر الوحيد للاقتصاد الوطني.

وتأتي هذه التحولات المتسارعة بالتزامن مع مرور ست سنوات على تولي حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ورعاه- مقاليد الحكم، وهي سنوات اتسمت بالهدوء والحكمة، وبإدارة دقيقة لمرحلة مليئة بالتحديات الإقليمية والاقتصادية. فمنذ اليوم الأول، وضع جلالته أسس دولة المؤسسات، وأطلق رؤية «عُمان ٢٠٤٠» كإطار استراتيجي شامل، وقاد إصلاحات مالية واقتصادية متوازنة جمعت بين الجرأة في القرار والحرص على استقرار المجتمع. وقد أثبتت هذه السنوات أن النهج الذي اختاره جلالته يقوم على التخطيط بعيد المدى، وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة كخيار وطني لا يرتبط بظرف آني؛ بل بمستقبل أجيال قادمة إنَّ ميزانية ٢٠٢٦ والخطة الخمسية الحادية عشرة، تعبير عن رؤية وطنية متكاملة تجمع بين المسؤولية المالية والعدالة الاجتماعية، والطموح التنموي. الطريق الذي سلكته السلطنة يمنح الثقة بأن المستقبل يحمل مزيدًا من القوة والاستقرار، والمسؤولية الآن مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين لبناء عُمان أكثر ازدهارًا خطوة بخطوة.

إعادة هيكلة وزارية.. رؤية لمُستقبل واعد

د. محمد بن خلفان العاصمي

تفضَّل حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المُعظم- حفظه الله ورعاه- فأعاد هيكلة مجلس الوزراء بعد ما يزيد على ٥ سنوات من التشكيل السابق، والتشكيل الجديد يحمل دلالات لمرحلة جديدة من العمل الحكومي، ويتسق مع متطلبات المرحلة المقبلة، ويترافق مع بداية الخطة الخمسية الحادية عشرة، وينسجم مع متطلبات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» والتي دخلت ربعها الثاني.

ومن خلال التعديل الجديد والذي تضمن دمج وزارات واستحداث وحدات جديدة يتضح أنَّ الملف الاقتصادي يحتل مكانة بارزة في هذه المرحلة التي تتطلب الكثير من التركيز على هذا الجانب خاصة في ظل تراجع أسعار النفط وما يشهده العالم من اضطرابات سياسية لها تأثير كبير ومباشر على الاقتصاد العالمي.

أهم هذه التعديلات هو إعادة منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وتعيين صاحب السُّمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد في هذا المنصب، وكان قد أُلغي هذا المنصب سابقًا، وكان آخر من شغله قيس بن عبدالمنعم الزواوي. ولا ريب أنَّ عودة المنصب تُجسِّد الرغبة السامية لجلالة السلطان- أعزه الله- في مُعالجة عدة تحديات في الملف الاقتصادي، كما إنَّ تعيين شخصية وازنة كسُّمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد، يُعد معززاً لصناعة القرار الاقتصادي من حيث السرعة والإشراف المباشر؛ حيث إن وجود وحدة تساعد في دعم وصناعة القرار هو أمر بالغ الأهمية في مرحلة تتطلب قدرًا كبيرًا من الديناميكية الإدارية والكفاءة في ذات الوقت، لاتخاذ القرارات الضرورية ورسم السياسات ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية بشكل مستمر. وتعد هذه الخطوة مُهمة للغاية ومتفاعلة مع متطلبات المرحلة، كما إنها تشير بشكل واضح إلى التقييم المستمر لمستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وما تحتاجه من تعديلات لمواجهة التحديات التي تظهر مع مرور الوقت.

وحَمَلَ التعديل الوزاري الأخير تعيين سُّمو السيد بلعرب بن هيثم آل سعيد وزيرًا للدولة ومُحافظًا لمسقط. هذه المحافظة التي تستعد لتكون مركزًا عالميًا من حيث المشاريع التنموية والاجتماعية والاستثمارية بطابع حضاري يستند على ماضٍ تليد. ومما لا شك فيه أن المرحلة المقبلة التي تستهدف تطوير محافظة مسقط من خلال عديد المشاريع والخطط التنموية التي أقرَّتها رؤية «عُمان ٢٠٤٠» تتطلبُ ثِقَلًا إداريًا وفكرًا شابًا لتحويل هذه المحافظة إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي والتكنولوجي، واستثمار الموقع الجغرافي الذي تتمتع به سلطنة عُمان كأحد أهم المُمكِّنات لتحقيق قفزة نوعية والمساهمة المباشرة في الدخل القومي والنمو الاقتصادي للدولة.

ومن بين التعديلات كذلك دمج وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان ٢٠٤٠ في وزارة الاقتصاد؛ لتوحيد جهة التخطيط الاستراتيجي والإشراف على تنفيذ الخطط المستقبلية ورسم السياسات الوطنية للتنمية، مع وجود قيادات نجحت في وضع الرؤية موضعَ التنفيذ؛ بفضل الدعم المُطلق من القيادة الحكيمة؛ حيث إن المرحلة تتطلب التركيز على أمر بالغ الأهمية وهو وجود مصدر واحد للقرار والمتابعة فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة، وذلك لضمان عدم تشتُّت الجهود وتجنُّب ازدواجية الرؤى. وهذا الدمج من شأنه أن يمنح الرؤية نَفَسًا في عملية المتابعة والتقييم والإشراف المباشر، كما إن عملية استشراف المستقبل تتطلب تكاملًا تامًّا مع التخطيط الاستراتيجي. لذلك كان لا بُد من هذا الدمج الذي سوف تظهر نتائجه سريعًا متى ما أُحسن تطبيقه وتحققت أهدافه.

وجاء دمج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة التربية والتعليم في مُكوِّنٍ واحدٍ كتوجهٍ عالميٍّ ناجحٍ لدى نماذج دولية رائدة على غرار فنلندا وسنغافورة، فإنَّ هذا الدمج يعني رؤية تعليمية مُوحَّدة من الروضة إلى الجامعة، بمنهجٍ متكاملٍ وتخطيطٍ يُراعي حاجة سوق العمل، وبما يُحقِّق توحيد الاستراتيجيات التعليمية لتخدم الأهداف الوطنية، خاصةً ما يتعلق بجودة المخرجات التي هي نتاج مراحل التعليم المختلفة. ولا شك أن هذا الدمج قد يكون بدايةً لوضع التعليم بكافة أشكاله تحت مظلةٍ واحدةٍ، وما يزال هناك الكثير من العمل والتحديات في ملف التعليم، خاصةً وأن هذا القطاع بالذات وُجِّهت له العديد من الأسئلة وهناك الكثير من الآمال التي تُعقد عليه، لا سيما في ظل النمو الاقتصادي المنشود، والذي يتطلب مخرجات كمية ونوعية وجودة عالية. ويبقى هذا الدمج مرهونًا بنجاح قادة التحول في تحديد الاختصاصات وموازنة الصلاحيات ومعالجة التحديات التي واجهت منظومة التعليم سابقًا.

كما إن فصل البحث العلمي والابتكار عن التعليم العالي، يُمثِّل تمكينًا لهذا الملف الوطني الذي يرتبط في حقيقته بالجانب الاقتصادي بشكلٍ مباشرٍ؛ حيث يشهد العالم تحولًا كبيرًا نحو الاقتصاد المعرفي وكفاءته في قيادة مسار التنويع الاقتصادي، ولذلك لا بُد لهذا الملف أن يؤدي دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الوطني، من خلال تبنِّي مساراتٍ واضحةٍ تُعزِّز من دور البحث العلمي والابتكار في تطوير الاقتصاد، كما يتطلب هذا الملف عملًا أكبر على مستوى توفير الدعم المادي والتمويل اللازم لتحقيق الهدف الأساسي من البحث العلمي والابتكار.

وزارة التراث والسياحة ووزارة الثقافة والرياضة والشباب تستعدان لاستقبال مرحلة جديدة من العمل الذي يستهدف تحويل هذا القطاعات إلى واحدة من القطاعات الرئيسية المُساهِمة في التنويع الاقتصادي بشكل أكبر مع وجود تأسيس تشريعي ومشاريع جديدة بقيادات جديدة قدمت نفسها بشكل مميز في ملف تنمية المحافظات واللامركزية الإدارية، وقد حان الوقت لأن تُوضَع تلك الخبرات في مجالات جديدة خصبة وقابلة للتطوير والإبداع والمساهمة في تحقيق أهداف رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

لقد منح جلالة السلطان المعظم- حفظه الله- الفرصة من جديد لعديد القيادات لإكمال العمل الذي بدأ قبل أكثر من ست سنوات، وهذه فرصة لمُعالجة التحديات وأوجه القصور، خاصةً مع اكتساب خبرة كبيرة واجتياز مرحلة التعافي الاقتصادي وتوفُّر بيئة مناسبة للإبداع وتقديم عمل أفضل. لذلك.. يجب أن توضع هذه الثقة موضع التقدير والامتنان، وأن تكون مصدر تحفيز لمضاعفة الجهود لتحقيق النجاح المنشود وخدمة الوطن والمواطن والوفاء للقائد المفدى.

معالي السيد إبراهيم البوسعيدي.. شخصية المهام الاستثنائية

د. عبدالله باحجاج

أنضمُّ للذين عبَّروا صراحةً وبصوتٍ مُرتفعٍ عن سرورهم بتعيين السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيدي وزيرًا للتراث والسياحة، فقد كنتُ من متابعي مسيرته الناجحة، وقد كنتُ من ضمن الوفد الإعلامي رفيع المستوى المُكوَّن من وكيل ومديري عموم الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون سابقًا (وزارة الإعلام حاليًا)، والذي جاب محافظات البلاد ومن بينها محافظة البريمي لإقامة أستوديوهات تلفزيونية، بحيث تصبح كل محافظة من محافظات بلادنا مؤهَّلة للنقل المباشر لأي فعالية لا مركزية أو الربط المركزي باللامركزي.

وقد وجدناه- حينذاك- ينتظرنا في الموقع، ودار الحديث عن أفضل المواقع لإقامة أستديو يعكس جماليات البريمي ونهضتها، وقد خرجنا من هذا اللقاء السريع بانطباعات عن شخصيته كالتواضع والوضوح والرزانة والثقة والاستباقية والتواصل الفعّال... إلخ. وعندما انتقل إلى محافظة مسندم محافظًا لها، أشاد عاهل البلاد- حفظه الله ورعاه- بأدواره وجهوده في تنمية مسندم، وهي إشادة سلطانية نادرة واستثنائية في ذاتها، حينها أيقنتُ أنَّ هذه الشخصية لن تمكث طويلًا في الإطار المحلي، رغم كل ما تُحقِّقه من نتائج إيجابية، وأنها تُؤهَّل لإطار وطني عام. وهذا ما تحقق مع تعيينه وزيرًا للتراث والسياحة.

وتوصيفنا لمعالي السيد إبراهيم البوسعيدي بشخصية المهام الاستثنائية ليس مُجاملةً، وانما توصيف دقيق وعميق؛ فالبريمي موقع جغرافي عُماني استثنائي، وهي عمق حدودي عُماني تاريخي واقتصادي واجتماعي وثقافي وأمني، وتعيينه محافظًا للبريمي من عام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ مهمة استثنائية، كما إن نقله إلى محافظة مسندم ذات الأولويات سالفة الذكر، وأكثرها تعاظمًا بحكم جيوسياستها وطبيعتها الجغرافية، هي كذلك مهمة استثنائية بامتيازٍ، ونجاحه فيها حقق الامتياز، بدليل الإشادة السامية بدوره وجهوده.

وتعيينه مُؤخرًا وزيرًا للتراث والسياحة يتماهى مع نفس المهام الاستثنائية التي تولاها في البريمي ومسندم، لكن هذه المرة ليس من نطاق الرؤية المحلية لجغرافيات وطنية استثنائية، وإنما لنطاق وطني عام له مهام استثنائية متعددة الأغراض والغايات، وتراهن عليها مسيرتنا المتجددة في مستقبلها الاقتصادي القيمي، المتمثل هنا في التراث والسياحة، وهذه نظرة سُلطانية ثاقبة في هذه الشخصية القيادية الواعدة.

المقومات الشخصية التي يتمتع بها معالي السيد إبراهيم بن سعيد البوسعيدي، وتجاربه الناجحة في المهام والمواقع الاستثنائية سالفة الذكر، يحتاج لها قطاعا التراث والسياحة في مختلف مواقعهما الجغرافية في بلادنا المترامية الأطراف، في ظل الحاجة لإدارة قيادية تفهم الخصوصية قبل الاستثمار، وتحمي الهوية قبل التسويق. وفي رؤية «عُمان ٢٠٤٠» يندرج قطاع التراث والسياحة كأحد محركات التنويع الاقتصادي والهوية الوطنية والقوة الناعمة والتشغيل، وهذه الاستثناءات ما لها سوى معالي السيد إبراهيم البوسعيدي؛ فخلفيته الإدارية الميدانية في استثناءات مسندم والبريمي تجعله يتمتع بفَهْمٍ عميقٍ لحساسية التعامل مع التراث والسياحة، ليس من منظور المنع، وإنما عدم الصدام، وجعل منظومة التراث والسياحة مصدرَ دخلٍ ومنتجةً لفرص العمل.

ويمكن الرهان على هذين القطاعين أكثر من أي قطاعات أخرى، فهُما يحميان الدخل ويُنتجان فرص العمل المستدامة، وأقل كلفة من القطاعات الأخرى الثقيلة، مقارنة بالصناعة والطاقة، وعائدهما مستدام، ويوفران فرص عمل كبيرة مباشرة وغير مباشرة، ويستوعبان كل فئات الشباب في كل مجتمع محلي. وبعبارة الاقتصاديين، إن الرهان على التراث والسياحة يعد تحولًا في فلسفة التنمية من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد القِيَمِي المستدام، والطموحات الوطنية الآن تتمثل في إعداد الخرائط السياحية بفُرصها الوظيفية المستدامة لكل محافظة، وجعل صناعة منتجات التراث والسياحة مختصة بأبناء كل محافظة، وتوطين القائمة فعلًا، مثل وظائف المرشدين السياحيين ومشغلي النزل التراثية بعد تعميمها في كل محافظة، إلى جانب إدارة المواقع الأثرية، وتنظيم الفعاليات الثقافية، ووظائف الحرفيين، والنقل السياحي والمطاعم والمقاهي المحلية، وزراعة المنتجات التقليدية المرتبطة بالسياحة، والعمل على تأسيس شرطة سياحية في كل محافظة، لأهميتها من حيث إدارة المواقع السياحية والمحافظة عليها، وكل هذه مجرد أمثلة لفرص عمل في كل محافظة.

على أن تكون البداية من خلال ٣ محافظات؛ كانطلاقة نموذجية واعدة، وتتخصص في السياحة العائلية. فبلادنا وجهة عائلية مثالية؛ لأنها تجمع كل ما تحلُم به الأُسر، ونقترح هنا ربط التعليم الجامعي بالسياحة لرفد قطاعي التراث والسياحة بمخرجات سياحية حسب حاجة كل محافظة لها، وإقامة معاهد تدريب ميدانية، وصندوق تمويل سياحي للشباب؛ فالتراث والسياحة قادران على أن يكونا أكبر مُوَلِّد للوظائف المحلية في كل محافظة إذا أُديرَا كاقتصادٍ مجتمعي، كما هو سائد في بعض الدول.

من المؤكد أنه تم اختيار الأنسب لتلكم المهام الوطنية الكبرى المؤملة من قطاع التراث والسياحة؛ فخطة التنمية الخمسية الجديدة (٢٠٢٦-٢٠٣٠) التي ترى في قطاع السياحة أحد المُمكِّنات الصلبة للتنويع الاقتصادي، في حاجةٍ ماسّةٍ لقيادةٍ وزاريةٍ جديدةٍ تحمل تفويضًا سياسيًا ورؤيةً جديدة لتحقيق رهانات بلادنا المتعددة في قطاعي التراث والسياحة، وهي تتركز في التنويع الاقتصادي وتعزيز الهوية الثقافية وخلق فرص وظيفية في كل محافظة.

الرُّؤيَة
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

وسط حراك سياحي واقتصادي نشط

«أضواء البريمي» تخطف الأنظار بتجارب بصرية مبتكرة

البريمي- ناصر العبري

تتواصل بمحافظة البريمي فعاليات شتاء البريمي ٢٠٢٦ تحت شعار «شتّي ويّانا»، في أجواء شتوية مميزة تشهد حراكًا سياحيًا واقتصاديًا نشطًا، مع تنوّع الفعاليات الثقافية والترفيهية والرياضية التي تستقطب الزوار من داخل المحافظة وخارجها، وتعزّز مكانة البريمي كوجهة شتوية متكاملة.

وضمن فعاليات شتاء البريمي، انطلق مهرجان أضواء البريمي والذي يستمر حتى ٢٠ يناير الجاري، مقدّمًا تجربة بصرية مبتكرة تُبرز المعالم التاريخية والحضرية للمحافظة بأسلوب إبداعي حديث، من خلال عروض الإضاءة والإسقاط الضوئي التي حوّلت عددًا من المواقع البارزة إلى منصّات تفاعلية تعكس الهوية الثقافية للمكان بروح معاصرة.

وتتوزّع عروض المهرجان على ٤ معالم رئيسية، إلى جانب فعاليات مصاحبة في ميدان واحة البريمي، تشمل معرض (ومضة إدراك) المختص بالإضاءات، ومسرحًا مفتوحًا للعروض الفنية والفرق الشعبية، إضافة إلى حفلات غنائية، وأركان مخصصة للأسر المنتجة، والألعاب الكهربائية والإلكترونية، والرسم على الوجوه، وركن المطاعم والمأكولات، بما يوفّر تجربة متكاملة تلائم مختلف الفئات العمرية.

وأوضح إسماعيل بن حمد البلوشي، مدير الشركة المنفذة لعروض الأضواء، أن مهرجان أضواء البريمي جاء نتيجة عمل فني وتقني متكامل اعتمد على أحدث تقنيات الإضاءة والإسقاط الضوئي، وبُني على رؤية تهدف إلى إبراز المعالم التاريخية بأسلوب حديث، وتقديم تجربة بصرية تواكب تطلعات الجمهور. وأعرب البلوشي عن شكره لسعادة السيد الدكتور محافظ البريمي على ثقته بالشباب ودعمه اللامحدود، وإتاحة الفرصة لهم للإبداع وتقديم تجارب نوعية تسهم في إبراز هوية المحافظة بصورة مختلفة ومبتكرة.

وأشاد عبدالله بن سالم الرشيدي، أحد الزائرين، بالتنوّع الكبير الذي تشهده الفعاليات والتنظيم المميز للمواقع، مشيرا إلى أن البرنامج جاء شاملًا ومناسبًا لجميع أفراد الأسرة، ويعكس جهدًا واضحًا في التخطيط والتنفيذ، إلى جانب ما وفرته الفعاليات من أجواء ترفيهية وثقافية جذابة، كما أن إتاحة الدخول المجاني أسهمت في زيادة الإقبال ومنحت الزوار تجربة ممتعة ومتكاملة.

من جانبه، أعرب صبيح بن سالم الكعبي، صاحب مؤسسة صغيرة متخصصة في القهوة المختصة، عن شكره لإتاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة وعرض منتجاتها ضمن فعاليات شتاء البريمي، مؤكدًا أن هذه المبادرات أسهمت في التعريف بالمنتجات المحلية والوصول إلى شريحة أوسع من الزوار، وساعدت على تنشيط حركة البيع وبناء علاقات مباشرة مع الجمهور في بيئة تنظيمية محفزة وداعمة لرواد الأعمال.

أصيل هميم تحيي ليلة فنية ساحرة ضمن «مهرجان صحار»

صحار- الرؤية

قدمت الفنانة العراقية أصيل هميم ليلة فنية ساحرة بمسرح مهرجان صحار النسخة الرابعة، وسط حضور جماهيري واسع وتفاعل كبير.

وأطربت أصيل جمهورها بباقة من أشهر أعمالها التي ردّدها الحضور معها بشغف، من بينها: جيت أصافح، يشبهك قلبي، غرامي الأولى، المفروض، سر الحياة، شكد حلو، في مشهدٍ امتزجت فيه الأضواء مع الأصوات، وتحولت فيه الليلة إلى ملحمة طربية نابضة بالمشاعر.

إقبال سياحي لافت خلال «الموسم الشتوي» في الوسطى

هيماء- العُمانية

تعد محافظة الوسطى إحدى الوجهات السياحية المميزة خلال الموسم الشتوي السياحي وذلك لتميزها بالشواطئ الرملية الناعمة المليئة بالطيور، وسهولها المنتشرة عليها نباتات الأكاسيا ومحمياتها الطبيعية التي تتواجد فيها الحيوانات النادرة.

وقال بخيت بن عامر بن سهيل العمري مدير إدارة التراث والسياحة بمحافظة الوسطى إن المحافظة استطاعت أن ترسّخ حضورها على الخارطة السياحية بفضل ما تمتلكه من تنوّع جغرافي وثراء طبيعي وثقافي، أسهم في جذب أنماط متعددة من السياحة خلال الموسم الشتوي. وأضاف أن هذا التميّز انعكس في تنامي اهتمام الزوار واختيار المحافظة كوجهة متكاملة للتجربة السياحية الهادئة والمستدامة، حيث يمكن للسياح ممارسة العديد من الهوايات والأنشطة مثل الغوص، والرحلات البحرية بالقوارب، المشي الجبلي، والتصوير وغيرها خاصة خلال فصل الشتاء. وأوضح أن عدد المنشآت الفندقية المسجلة لدى إدارة التراث والسياحة بمحافظة الوسطى بلغ (٢٣) منشأة موزعة بين فنادق وشقق فندقة وبيوت ضيافة في ولايات المحافظة، توفر إجمالي (٧٠٠) غرفة فندقية، حيث تتوزع المنشآت كالآتي: (٦) منشآت في ولاية محوت و (٨) منشآت في ولاية هيماء و(٨) منشآت في ولاية الدقم إضافة للمنشآت الفندقية التي تشرف عليها المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن شركة **أبو علي المتحدة** والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم **(1118284)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تاجر فرد)** إلى **(شركة محدودة المسؤولية)** باسم/ **أبو علي المتحدة ش.م.م.**

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة القوة المتكاملة للأعمال** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1363692)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من **(تاجر فرد)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة كوكب الرده المميزه للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1535329)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تضامنية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن **شركة خليفة المسكري للتجارة والمقاولات** والمقيدة بالسجل التجاري رقم **(1160419)** أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة **(تضامنية)** إلى شركة **(الشخص الواحد)** وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية ببدية
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة الابتدائية ببدية أن المدعي/ **عدنان شاهين جمعه البلوشي** أقام الدعوى رقم **(2025/1205/9916)** ضد المدعى عليها/ **نصرا السعيدي كيهانجا** للمطالبة بالآتي:

1. **إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ 750 ر.ع سبعمائة وخمسون ريال عماني.**
2. **إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ 500 ر.ع خمسمائة ريال عماني.**
3. **إلزام المدعى عليها بمصاريف الدعوى.**

ونظرا لتعذر إعلان المدعى عليها بالطرق العادية، يعتبر هذا النشر إعلانا لها بموعد نظر الدعوى في يوم **الإثنين** الموافق **2025/01/26** الساعة **(9:00)** بمقر المحكمة الابتدائية ببدية الكائن بـ(ولاية بدية)، عملا بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2002/29م وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
محكمة الاستثمار والتجارة
إعلان قضائي

تعلن أمانة سر المحكمة أن/ **شركة الخليج للطاقة العالمية / مؤسسة نظيرة ش.م.م** قد أقامتا دعوى تجارية ثلاثية برقم **2025/2304/2858** ضد: **راجيش مولكي كمات** / الرقم المدني (74175765) للمطالبة بالآتي:

1. **إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعيتين مبلغ وقدره (1692,965 ر.ع) مليون وستمائة وإثنان وتسعون ألف وتسعمائة وخمسة وستون ريال عماني.**
2. **إلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعيتين مبلغ وقدره (1307035 ر.ع) مليون وثلاثمائة وسبعة آلاف وخمسة وثلاثون ريال عماني تعويضاً عن قيمة الربح والعائد المنتظر من مبلغ فواتير الشراء حيث انه بفقدان المبلغ دون الاستفادة والانتفاع منه قد فوت على المدعيتان فرص الأرباح المنتظرة.**
3. **إلزام المدعى عليه بالمصروفات (5000 ر.ع) مقابل أتعاب المحاماة.**

ونظراً لتعذر إعلان المدعى عليه بالطرق العادية، فيعتبر هذا النشر إعلانا له بموعد نظر الدعوى يوم الأربعاء الموافق: 2026/1/28 الساعة الحادية عشر صباحاً بمقر محكمة الاستثمار والتجارة بمحافظة مسقط عملاً بالمادة (11) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم: 2002/29 وتعديلاته.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٢٧٢٠
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي.
باسم : شارع المستقبل للأعمال
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٣٠ ر.ب: ١٣٠، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الانصب، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٠/٢٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٤٣٦٤
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
النقل لأغراض الإسعاف، تأجير السيارات، النقل بالسيارات، النقل بالحافلات، النقل بمراكب التنزه، خدمات النقل لارتياد الأماكن السياحية، تسليم البضائع، تأجير أماكن وقوف السيارات، تأجير المركبات، النقل، النقل بسيارات الأجرة، النقل بالترام، نقل المسافرين، نقل وتخزين النفايات، خدمات الانتقال، السمسرة في النقل، خدمات النقل نقل الرسائل أو البضائع، معلومات النقل، عمليات الإنقاذ النقل، الحجز للنقل، تغليف البضائع، خدمات السيارات.
باسم : شركة يوسف محمد وشريكه للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٣/٢٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣١٤٨١
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
أنشطة وكالات السفر.
باسم : شركة يوسف محمد وشريكه للتجارة ش.م.م
الجنسية : عمانية
العنوان : ولاية صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٩/١٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٨٢٧
في الفئة ٢٥ من أجل السلع / الخدمات:
عباءات نسائية (عبايا).
باسم : ريتال الزهور للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٣١١ ر.ب: ١٢٤، محافظة شمال الباطنة، ولاية صحار، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤١٦٤
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات المقاهي، التموين بالطعام والشراب، خدمات الكافتيريات، خدمات المطاعم المؤقتة أو المتنقلة الكانتينات، خدمات المطاعم، خدمات مطاعم الخدمة الذاتية، خدمات مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة، نحت على الأغذية، خدمات مطاعم واشوكو، خدمات مطاعم معكرونة أودون وسوبا، تزيين الطعام، تزيين الكيك (الكاتو)، معلومات ونصائح تتعلق بتحضير الوجبات، خدمات الطهاة الشخصية (إعداد أطباق ووجبات منزلية أو خاصة تتمثل في التسوق والطهي حسب ما يناسب المستهلك).
باسم : بيت العيلة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ١٣٣ ص.ب: ٢٣٢٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٢٤٤
في الفئة ٣٦ من أجل السلع / الخدمات:
تأجير العقارات، السمسرة، خدمات مكاتب الائتمان، خدمات وكالات العقارات، وكلاء الإسكان، خدمات وكالات تحصيل الديون، سمسرة التأمين، خدمات سمسرة التخليص الجمركي، تثمين العقارات، إدارة العقارات، إدارة العمارات، تأجير الشقق.
باسم : نسيج الأحلام للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٤١٨ ص.ب: ١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/١٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٠٥٩٨
في الفئة ٢ من أجل السلع / الخدمات:
دهانات.
باسم : شركة علي بن سعيد الشبلي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ٢٦٥ ر.ب: ٣٢٠، ولاية بركاء، محافظة جنوب الباطنة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/٨/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٠٩٩
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات التسلية.
باسم : العربية للخدمات الخليجية
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٦١١ ص.ب: ٤١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٨٥٥
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للمنسوجات والأقمشة بأنواعها، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للعبايات النسائية والشيل، البيع بالجملة للأقمشة، البيع بالجملة للملابس الجاهزة وملحقاتها، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للملابس الجاهزة.
باسم : رياحين البريمي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٥١٢ ص.ب: ٨٨، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٣٩٦٥
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات الوساطة التجارية (منصة رقمية متكاملة تربط بين مزودي خدمات النقل الذين يملكون سعة شحن غير مستغلة، والشركات التي تبحث عن حلول شحن عاجلة وفعالة (بري، بحري، جوي)).
باسم : سليمان خلفان الوائلي للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ٥١١ ص.ب: ٥٧٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٦

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٣٣١٠
في الفئة ٤١ من أجل السلع / الخدمات:
مراكز اللياقة البدنية يشمل كمال الأجسام.
باسم : شركة ذروة المجد البرونزية للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب: ١٠٨ ر.ب: ٣٢٥، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٤/٢/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان

يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤١٠٠
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
تنسيق الزهور.
باسم : شهد الحبسي
الجنسية : عمانية
العنوان : ر.ب: ١٣٢ ص.ب: ٦٠، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٥/١٢/٩

هل تراجعت ثقة الشباب في وظائف القطاع الخاص؟

مطالب بحلول واقعية وإجراءات مُلزمة ومنظومة أمان وظيفي متكاملة لتمكين الكوادر الوطنية

- الهنائي: عدم الاستقرار ومحدودية الارتقاء الوظيفي من أسباب تردد الشباب في العمل بالقطاع الخاص
- مطالبات بتحسين بيئة العمل وتعزيز الاستقرار الوظيفي وتسليط الضوء على النماذج الناجحة بالقطاع الخاص
- الغافري: الحلول تبدأ من دراسة التحديات بواقعية والتصدي لتسريح المواطنين
- العلوي: الشباب ينظر إلى القطاع الخاص بأنه خيار مؤقت لا يوفر الاستقرار الوظيفي
- العجمي: يجب تطوير برامج التدريب والتأهيل وربطها باحتياجات السوق

الرؤية- ناصر العبري

إبراهيم بن حمد الهنائي

د. هاشل بن سعد الغافري

د. ياسر بن حمود العلوي

نصر الله العجمي

يُؤكد عدد من المواطنين أن العلاقة بين الشباب العُماني ووظائف القطاع الخاص يشوبها الكثير من التحديات، إذ يشعر الشباب بانعدام الأمان الوظيفي في هذا القطاع الحيوي في ظل استمرار تسريح المواطنين بمن بعض الشركات، مشيرين إلى أنه في المقابل يواجه هذا القطاع تحديات مرتبطة بارتفاع تكاليف التشغيل والمنافسة الشديدة ومتطلبات الاستدامة المالية.

ويقول إبراهيم بن حمد بن سليمان الهنائي، نائب رئيس غرفة الظاهرة، إن الشباب العُماني يمثل الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة، كما أن القطاع الخاص يُعد أحد أهم محركات الاقتصاد الوطني، من خلال توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل، مشيرا إلى أن العلاقة بين الشباب والقطاع الخاص لا تزال تشهد الكثير من التحديات بسبب انخفاض الأجور وعدم الاستقرار الوظيفي وطول ساعات العمل، إضافة إلى محدودية فرص التطور الوظيفي مقارنة بالقطاع الحكومي، وضعف الحماية الوظيفية وغياب المسارات المهنية الواضحة.

ويوضح أن هذه التحديات تتسبب في تردد الشباب أو العزوف بشكل كامل عن قبول الوظائف في القطاع الخاص، مبيناً أنَّه في المقابل يواجه القطاع الخاص تحديات تتمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل والمنافسة الشديدة ومتطلبات الاستدامة المالية، مضيفا: «القطاع الخاص دائماً ما يبحث عن أصحاب الخبرات والمهارات العملية والتي تتوافق مع متغيرات سوق العمل، ويرى كثير من أصحاب الأعمال أن هناك فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق».

ويُشدد الهنائي على ضرورة إيجاد حلول تشاركية تبدأ بتحسين بيئة العمل في القطاع الخاص، وتعزيز الاستقرار الوظيفي ووضوح الأنظمة والحقوق وتطوير برامج التدريب والتأهيل وربطها مُباشرة باحتياجات السوق، وتعزيز ثقافة العمل في القطاع الخاص وإبراز النماذج الناجحة من الشباب العُماني، إلى جانب تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية.

من جانبه، يقول الدكتور هاشل بن سعد الغافري: «خلال الخمسين سنة الماضية لاتزال ثقة المواطن ضعيفة في القطاع الخاص، على الرغم من أن القطاع الخاص أصبح اليوم يشكل ركيزة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني وشريكا فاعلا وأساسيا في التنمية المستدامة بجوانبها المختلفة، حيث إن رؤية عُمان ٢٠٤٠ قد منحته مساحة واسعة من المرونة من خلال القوانين والأنظمة والتشريعات للقيام بدوره المنوط به في تشغيل العمالة الوطنية لكونه أكثر اتساعا في مدخلاته وعملياته ومخرجاته، وبرغم تلك الجهود التي تبذلها الحكومة في تفعيل مجالات القطاع الخاص الواسعة والمتعددة إلا أن ثقة المواطن في القطاع الخاص مازالت مفقودة نتيجة التحديات التي يواجهها الشباب العُماني المنخرطين في هذا القطاع ومن تلك التحديات؛ عمليات التسريح الممنهجة، والعقود المؤقتة وانخفاض الأجور وتأخر صرف الرواتب للموظفين».

ويضيف: «فقدان الثقة لدى المواطنين الشباب واضح من خلال مؤشرات تراجعهم عن العمل في القطاع الخاص أو هروبهم منه نتيجة الضغوطات التي يتلقونها سواء من القوانين الهلامية المليئة بالثغرات التي تستخدم لصالح الوافد دون المواطن أو من الضغوطات التي تفرضها اللوبيات من الوافدين، وهذا واضح في تسريح آلاف الشباب العاملين في الشركات الكبرى بقوة نفوذ أصحابها، ويزيد المشكلة تفاقماً تصريحات المسؤولين أصحاب العلاقة التي لا تصف الواقع على حقيقته فيحاولون تلطيف الأجواء ووصف الواقع على غير حقيقته، ويضاف إلى هذا وذاك ضبابية البيانات في عدد الباحثين والمسرحين والذين تم توظيفهم».

ويشدد الغافري: «يجب أن يكون الدور الحكومي أكثر فعالية بالسيطرة على الشركات الكبرى بدلا من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، فمن المضحك المبكي أن تفرض وزارة العمل على محل حلاقة أو غسيل ملابس تعيين عُماني ثم لا تستطيع وضع حد للشركات التي تسرح مئات الشباب من أبنائنا».

ويتابع قائلا: «إن إعادة الثقة بين الشباب والقطاع الخاص يجب أن تبدأ بمواجهة التحديات وتحليلها بصدق وواقعية والإسراع في إيجاد بدائل للحلول، وهذا دور الحكومة بالدرجة الأولى لأنه من غير المعقول ولا المنطقي أن يكون عدد العاملين في القطاع الخاص أكثر من مليوني وافد، بينما لا يزيد عدد العاملين العُمانيين عن نصف مليون، ومع ذلك يتم تدوير ملف الباحثين والمسرحين وتتبعثر أوراقه بين جهات الاختصاص دون أن يتحمل أحد المسؤولية المباشرة عن هذا الملف، والنتيجة أن الوافد يزداد نفوذا والمواطن يبحث عن وظيفة آمنة تحفظ له كرامته على أرضه ووطنه».

وفي السياق، يرى الدكتور ياسر بن حمود بن عبدالله العلوي، رئيس المكتبة بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بعبري، أن ضعف ثقة الشباب العُماني في وظائف القطاع الخاص يرجع إلى ممارسات التسريح من العمل التي شهدتها بعض الشركات، وهو يعمّق الفجوة بين الشباب وهذا القطاع الحيوي، ويُعزز المخاوف المرتبطة بالاستقرار الوظيفي والأمان المهني.

ويبيّن: «كثير من الشباب بات ينظر إلى القطاع الخاص على أنَّه خيار مؤقت لا يوفر الطمأنينة المستقبلية، خاصة عندما تتم عمليات التسريح دون وضوح في المعايير أو وجود بدائل حقيقية لحماية الموظفين، وفي المقابل، تؤكد الشركات أنها تواجه ضغوطًا مالية وتغيرات سوقية تفرض عليها إعادة الهيكلة للحفاظ على الاستدامة، وبين هذا وذاك، يبقى الشاب العُماني هو الطرف الأكثر تأثرًا».

ويؤكد العلوي أنَّ حل هذه الإشكالية يتطلب سياسات أكثر توازنًا، تضمن حقوق العاملين، وتلزم الشركات بالشفافية، وتدعم خطط الإحلال والتدرج الوظيفي، كما أن تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وبرامج إعادة التأهيل والتوظيف بعد التسريح، كفيل بتخفيف الآثار السلبية وبناء ثقة جديدة، موضحا: «من وجهة نظري إن تحويل هذه التحديات إلى فرص يتطلب شراكة صادقة بين الحكومة والقطاع الخاص والشباب، فاستقرار المواطن الوظيفي هو أساس استقرار الاقتصاد، وأي تنمية حقيقية لا يمكن أن تتحقق دون شعور الشباب بالأمان والثقة في مستقبلهم المهني».

من جانبه، يقول الصحفي الاقتصادي نصر الله العجمي: «مصلحة الاقتصاد الوطني تكمن في التقريب بين الشباب العُماني والقطاع الخاص، فالشباب هم مستقبل أي دولة، وهم القوة القادرة على الإنتاج الذي يُعَد هو الركيزة الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد، وهو الأمر الذي يستلزم توفير فرص عمل مناسبة وجيدة لهم، والقطاع الخاص يُعتبَر وسيلةً لتوفير تلك الفرص، وطريقةً لتنويع مصادر الدخل، علاوة على كونه من أهم محركات الاقتصاد الوطني، كما أ العلاقة بين هذين العنصرين في سلطنة عُمان يُعكّرها تنافر يجعل القطاع الخاص مستبعَدًا من رغبات الشباب العُماني من جهة، ويجعل القطاع ذاته من جهة أخرى مُقلًا في توظيف الشباب العُماني، لدرجة جعلت البعض يرون أنه غير راغب في توظيفهم، وإن هذا التنافر تكمن وراءه أسباب لدى كل طرف، تجعل بينهما فجوة ليست في صالح الوطن واقتصاده؛ فمن جهة فإنه ينفر الشباب العُماني عن القطاع الخاص لانخفاض أجوره مقارنةً بالقطاع العام، ولتأخُّره عن نظيره العام من حيث الاستقرار الوظيفي وعدد ساعات العمل، وكذلك من حيث انعدام الحماية الوظيفية أو ضعفها، وعدم وضوح المسؤوليات الوظيفية بدرجة مُشوِّشة تجعل المسارات المهنية غير واضحة».

ويبين: «على الجانب الآخر، يواجه القطاع الخاص تحديات عدة، أبرزها ارتفاع تكاليف التشغيل ارتفاعًا يؤثر على مستوى المرتبات لديه، وكذلك فإن المنافسة الشديدة تفرض على الشركات أن تقدم للمستهلك أسعارًا منافسة تجذبه؛ هذا فضلًا عن حاجتها إلى موظفين ذوي مهارات عالية، وهي المهارات التي يُعوَّل في غرسها على التعليم الذي لا تتواءم مخرجاته مع احتياجات سوق العمل، وهذا المشكلة يمكن حلها بتناولها من منطلق السعي إلى حلها، وهو ما يقتضي النظر إليها بشكل متوازن، وعدم اختزالها في أزمة ثقة أو فجوة بين الطرفين، بل النظر إليها باعتبارها مجموعة تحديات متراكمة تتطلب حلولًا تشاركيةً، تشمل تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص، وتعزيز الاستقرار الوظيفي ووضوح الأنظمة، وتطوير برامج التدريب والتأهيل، وربطها مباشرة باحتياجات السوق».

ويبيّن: «يحتاج الشباب العُماني إلى أن نعزز لديه ثقافة العمل في القطاع الخاص، وأن نبرز له النماذج الناجحة من الشباب العُماني، أضف إلى ذلك أن تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية عوامل أساسية في سد تلك الفجوة بين الطرفين وتحويلها إلى شراكة حقيقية تخدم الاقتصاد الوطني وتحل هذه التحديات».

بحضور 35 مشاركًا من مأموري الضبط القضائي في الهيئة

ترسيخ الممارسات الرقابية والتنظيمية لموظفي «الخدمات المالية» في ورشة متخصصة حول «الضبطية القضائية»

مسقط- الرؤية

نظمت هيئة الخدمات المالية ورشة عمل متخصصة بعنوان «صفة الضبطية القضائية» بحضور ٣٥ مشاركًا من مأموري الضبط القضائي في الهيئة، بهدف تعزيز الأداء الرقابي والتنظيمي من خلال رفع مستوى الوعي القانوني لدى المشاركين وتعزيز كفاءتهم في التعامل مع المخالفات والإجراءات ذات الصلة، انسجاماً مع دور الهيئة الرقابي وحرصها على ضمان الامتثال للتشريعات المنظمة للقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها.

وشهدت الورشة- التي نفذها ممثل من الادعاء العام- تغطيةً شاملة للإطار القانوني لصفة الضبطية القضائية مع التركيز على الدور المحوري لمأموري الضبط القضائي في إنفاذ القوانين وحماية النظام العام، كما استعرضت الورشة نطاق الصلاحيات المخولة لهم والحدود القانونية لممارستها إلى جانب المسؤوليات المترتبة عليها لبناء فهم متين للممارسات القضائية السليمة. وأتاحت الجلسات حوارًا تفاعليًا؛ حيث شارك الحضور بمداخلات وأسئلة غطت جوانب عملية وتطبيقية؛ مما أسهم في تعميق الفهم المشترك لمفهوم الضبطية القضائية وآليات تنفيذها ضمن اختصاصات الهيئة.

222.1 ألف زائر للجبل الأخضر في 2025 بنمو 9.1%

الجبل الأخضر- العُمانية

بلغ عدد زوار ولاية الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية، خلال الفترة من يناير وحتى نهاية ديسمبر من العام ٢٠٢٥، ٢٢٢ ألفًا و١٥١ زائرًا، مقارنة بـ ٢٠٣ آلاف و٦٢٩ زائرًا خلال الفترة نفسها من العام ٢٠٢٤ مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٩,١ في المائة، وذلك وفقاً للإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وأوضحت الإحصاءات أن عدد الزوار العمانيين إلى ولاية الجبل الأخضر خلال العام ٢٠٢٥ بلغ ٨٢ ألفًا و١٤٢ زائرًا، وبلغ عدد الزوار السعوديين ١٤ ألفًا و٩٥٧ زائرًا، وبلغ عدد الزوار الإماراتيين ألفًا و٥٨٨ زائرًا، أما عدد الزوار البحرينيين فقد بلغ عددهم ٦٩٩ زائرًا، بينما وصل عدد الزوار الكويتيين ألفًا و٤٤١ زائرًا، كما بلغ عدد الزوار القطريين ٧٧٩ زائرًا. وبيّنت الإحصاءات أن عدد الزوار من الجنسيات العربية الأخرى بلغ ٩ آلاف و٩٠٢ زائر، في حين شكّلت الجنسيات الأجنبية النسبة الأكبر من الزوار بـ١١٠ آلاف و٦٤٣ زائراً.

وتُعد ولاية الجبل الأخضر بمحافظة الداخلية من أبرز الوجهات السياحية في سلطنة عُمان، لما تتميز به من أجواء معتدلة في فصل الصيف والباردة شتاء، كما أن توافر العديد من المنشآت الفندقية والاستراحات والنزل السياحية، وإقامة الفعاليات المختلفة ساهم في جذب السياح، بالإضافة إلى ذلك فإن الولاية تعتبر من أهم مناطق السياحة البيئية وسياحة المغامرات حيث يمكن للزائر الاستمتاع بالأنشطة المختلفة مثل المشي في الأودية وزيارة الكهوف وممارسة رياضة تسلق الجبال والتي بدورها تساهم في التعرف على الثقافة المحلية في قرى الولاية، مما يعزز من جاذبيتها كوجهة سياحية متكاملة.

255.54 مليون ريال أرباح بنك مسقط بنهاية 2025

مسقط- الرؤية

أعلن بنك مسقط- المؤسسة المالية الرائدة في السلطنة- النتائج المالية الأولية غير المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، حيث حقق البنك ربحاً صافياً قدره ٢٥٥,٥٤ مليون ريال عماني مقارنةً بالربح الصافي البالغ ٢٢٥,٥٨ مليون ريال عماني للفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤م، بزيادة نسبتها ١٣,٣٪.

وبلغ صافي إيرادات الفوائد من الأعمال المصرفية التقليدية وإيرادات التمويل الإسلامي ٤١٣,٠١مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م مقارنة بمبلغ ٣٩٧,٧٠ مليون ريال للفترة ذاتها من العام ٢٠٢٤م، أي بزيادة نسبتها ٣,٨٪، وبلغت الإيرادات الأخرى ١٧٤,١٨

مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م مقارنة بمبلغ ١٤٥,٠٠ مليون ريال عماني لذات الفترة من العام ٢٠٢٤م، أي بزيادة نسبتها ٢٠,١٪ وتعود هذه الزيادة إلى نمو الأعمال وارتفاع دخل الاستثمارات.

وبلغت مصروفات التشغيل خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م ٢٢٢,٨٨ مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ٢٠٩,٢٦ مليون ريال عماني لذات الفترة من العام ٢٠٢٤م، أي بزيادة نسبتها ٦,٥٪، وخصّص البنك مبلغاً وقدره ٦٠,٩٧مليون ريال عماني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م لمجابهة صافي تعثر القروض والخسائر المحتملة الأخرى مقابل صافي مخصصات بلغت ٦٤,٤١مليون ريال عماني لذات الفترة من العام ٢٠٢٤م. وسجل صافي محفظة القروض والسلفيات والتي تشمل التمويل الإسلامي ارتفاعا بنسبة ٤,٨٪ لتصل إلى ١٠,٧٣١مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ١٠,٢٣٧ مليون ريال عماني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وارتفعت إيداعات الزبائن والتي تشمل إيداعات زبائن الصيرفة الإسلامية بنسبة ٦,٧٪ لتصل إلى ١٠,٤٣٠مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ ٩,٧٧٧مليون ريال عماني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

وسيعلن البنك عن نتائجه وقوائمه المالية النهائية غير المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م بعد قيام مجلس إدارة البنك بدراستها والمصادقة عليها في اجتماعه المزمع عقده في شهر يناير ٢٠٢٦م.

يضم 10 خطوط إنتاج لتعزيز الحراك الاقتصادي

افتتاح مصنع المخبوزات في «خزائن الاقتصادية» بطاقة إنتاجية يومية 80 طنا

بركاء- الرؤية

رعى سعادة المهندس مسعود بن سعيد بن هاشم الهاشمي محافظ جنوب الباطنة، افتتاح مصنع شركة تنمية الغذاء لصناعة المخبوزات التابعة لشركة مطاحن صلالة، وذلك في مدينة خزائن الاقتصادية بولاية بركاء، بحضور سعادة الدكتور أحمد بن ناصر بن عبدالله البكري وكيل وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه للزراعة، وعدد من مسؤولي وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه وشركة مطاحن صلالة وعدد من المشايخ والرشداء والأعيان.

وتفقد راعي المناسبة والحضور منشآت ومرافق المصنع للاطلاع على سير العمل في خطوط الإنتاج، واستمعوا إلى شرح من المختصين عن المعدات والأجهزة والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة في المصنع وآلية ومراحل العمل ومنتجات المصنع وطرق التسويق في السوق المحلي والتصدير الخارجي. ويعد المصنع من المشاريع الصناعية المتقدمة في مجال حلول المخابز المتكاملة الطازجة، وتبلغ القيمة الاستثمارية للشركة ٢٥ مليون ريال عماني، ويمتد المصنع على مساحة أرض تبلغ ٢٠ ألف متر مربع وبمساحة مبنية تصل إلى ٢٤ ألف متر مربع، ويضم ١٠ خطوط إنتاج حديثة بطاقة إنتاجية يومية تصل إلى ٨٠ طنًا إضافة إلى قدرة تخزينية تبلغ ١٨٣٦ منصة تحميل بما يعادل نحو ٢٠٠٠ طن.

ويُسهم المشروع في تعزيز الحراك الاقتصادي بمحافظة جنوب الباطنة من خلال دعم سلاسل القيمة المحلية وتوفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتنشيط قطاعات الخدمات والنقل واللوجستيات، إلى جانب رفع تنافسية المحافظة كمركز جاذب للاستثمارات الصناعية والغذائية بما يدعم التنمية المتوازنة ويعزز دور المحافظة في تحقيق مستهدفات التنمية الشاملة في سلطنة عُمان.

مواصلة جهودها لترسيخ صناعة السيارات في عُمان

«كروة للسيارات» تحقق إنجازا لافتا بإنتاج وتوريد 900 مركبة للسوق المحلي

مسقط- الرؤية

بلغ عدد المركبات التي تم إنتاجها وتوريدها للأسواق المحلية من قبل شركة كروة للسيارات خلال عام ٢٠٢٥، نحو ٩٠٠ مركبة من مختلف الأنواع، وذلك في إطار جهودها الهادفة إلى ترسيخ صناعة السيارات في سلطنة عمان، ورفد القطاع الصناعي بمنتجات جديدة تعزز من الصناعة العُمانية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المركبات، وبناء مكانة سلطنة عُمان كأحد أعمدة صناعة حلول النقل.

وقال الدكتور إبراهيم بن علي البلوشي، الرئيس التنفيذي لشركة كروة للسيارات، إن الإنجاز الذي حققته الشركة في إنتاج وتوريد المركبات للأسواق المحلية ينطلق من رؤيتها الراسخة لتأسيس صناعة سيارات وطنية في سلطنة عُمان، وتحقيق رؤيتها الاستراتيجية في هذا المجال الذي تحتاجه البلاد، إلى جانب تلبية احتياجات السوق المحلي من المركبات لمختلف الاستخدامات.

وأضاف أنّ الحافلات المدرسية شكّلت النسبة الأكبر من إنتاج الشركة، بعدد ٨٢٢ حافلة مدرسية، وذلك وفق الخطة الموضوعة لإحلال المركبات المدرسية، وبما يضمن توافر متطلبات الأمن والسلامة للطلبة والطالبات، وفق أفضل معايير الجودة العالمية في صناعة السيارات، وطبقًا للاشتراطات الوطنية المعتمدة.

وأشار إلى أن الشركة قامت كذلك بإنتاج وتوريد ١٠٠ حافلة للقطاعين الحكومي والخاص، ضمن حلول نقل متكاملة صُممت بعناية لتلبية متطلبات التشغيل المؤسسي والنقل الجماعي بكفاءة عالية وموثوقية مستدامة، مؤكدًا أن هذه الطلبات تعكس الثقة الكبيرة التي تحظى بها منتجات الشركة.

وبيّن أنَّ الشركة نجحت أيضًا في إنتاج وتوريد ٣٠ حافلة متخصصة لقطاع النفط والغاز، جرى إعدادها وفق أعلى مستويات السلامة المعتمدة لدى شركة تنمية نفط عُمان، بما يضمن الأداء الأمثل في البيئات التي تعمل بها، موضحًا أن ذلك يعكس الثقة المؤسسية في الحلول التي تقدمها كروة للسيارات، لافتا إلى أن الإنتاج والتوريد للسوق المحلي يعكس كفاءة الصناعة العُمانية في مجال السيارات، ويُعد ترجمة عملية لالتزام الشركة بالإسهام في رفد الأسواق باحتياجاتها من المركبات.

وأكد البلوشي أن كروة للسيارات تمضي بثبات نحو المستقبل من خلال الالتزام بتعزيز المحتوى المحلي ورفع تنافسية صناعة السيارات في سلطنة عُمان، تحقيقًا لمستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠"، مبيناً أن إنتاج المركبات يمثل إضافة نوعية ضمن خطط الشركة لرفد القطاع الصناعي بمنتجات تلبي الطلب على النقل الجماعي في سلطنة عُمان والتصدير إلى الخارج، وتسهم في بناء صناعة سيارات قادرة على تلبية احتياجات السوق بكفاءة وجودة عالية.

من جانب آخر، وقّعت الشركة ٤ اتفاقيات تعاون مع عدد من الشركات المحلية، وذلك ضمن منظومة متكاملة للتوريد المحلي تشمل المكونات الصناعية والخدمات الفنية والدعم اللوجستي. وتهدف الاتفاقيات إلى تطوير منظومة توريد محلية متكاملة تسهم في تعزيز القيمة المضافة داخل سلطنة عُمان، ورفع كفاءة التصنيع، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي، فضلا عن دعم الشركات الوطنية وتمكينها من الدخول في سلاسل التوريد الصناعية المتخصصة، بما يعزز استدامة العمليات الصناعية ويخدم توجهات النمو في القطاع الصناعي.

وتندرج الاتفاقيات ضمن الخطة المرحلية لشركة كروة للسيارات لزيادة نسب المحتوى المحلي الصناعي، وتوطين المعرفة، ونقل الخبرات الفنية، بما يدعم استدامة عمليات التصنيع ويعزز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والإقليمية.

وأكد الدكتور إبراهيم بن حمد البلوشي الرئيس التنفيذي لشركة كروة للسيارات، أن الاتفاقيات الموقعة تعكس حرص الشركة بتعزيز التصنيع المحلي ورفع نسبة المحتوى المحلي في منتجاتها، مشيرا إلى أن الشراكة مع الشركات الوطنية تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التكامل الصناعي، ودعم نمو القطاع الصناعي، وخلق فرص عمل مستدامة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان المستقبلية في تطوير الصناعات الوطنية.

من جانبها، أوضحت شهلاء بنت سالم الزدجالية من خدمات المشتريات واللوجستيات في شركة كروة للسيارات، أن توقيع الاتفاقيات جاء بعد دراسة وتقييم شاملين لقدرات الموردين المحليين، مؤكدة حرص الشركة على بناء علاقات استراتيجية طويلة الأمد مع موردين يتمتعون بالكفاءة والالتزام بمعايير الجودة، بما يسهم في تعزيز مرونة سلاسل التوريد، وتسريع إجراءات الشراء، وزيادة الاعتماد على المنتجات والخدمات الوطنية.

تعاون بين «الظاهرة الدولية» و«المصرية للمقاولات» لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مسقط- الرؤية

وقّعت شركة الظاهرة الدولية مذكرة تعاون مع الشركة المصرية للمقاولات، لتنفيذ خدمات المياه والبنية الأساسية؛ وذلك في إطار تعزيز الشراكات الاستراتيجية، ودعم تنفيذ المشاريع المشتركة في عدد من القطاعات الحيوية؛ بما يُسهم في تحقيق أهداف التوسع الاستثماري، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع وفق أفضل المعايير المعتمدة.

ويهدف التعاون إلى تقديم الدعم اللوجيستي وتعزيز مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبادل الخبرات فيما يتعلق بزيادة المشاركة المجتمعية، وتعزيز التكامل في تنفيذ المشاريع المرتبطة بالأنشطة التجارية.

وقّع الاتفاقية عبدالعزيز البلوشي، الرئيس التنفيذي لشركة الظاهرة الدولية، والمهندس علاء محمد نور الدين المدير العام للشركة المصرية للمقاولات.

وتشمل الاتفاقية عددًا من مجالات التعاون المشتركة؛ أبرزها التعاون في المشاريع الإنشائية والبنية الأساسية، بما يشمل أعمال التصميم والتنفيذ والإشراف وإدارة المشاريع المرتبطة بالمنشآت الداعمة للأنشطة الزراعية والتجارية، كما تتضمن مذكرة التعاون في الخدمات المساندة، بما يشمل مرافق الإنتاج والتخزين والمعالجة، والبنية التشغيلية وتطوير الحلول اللوجستية إلى جانب بناء القدرات المؤسسية، وتطبيق أفضل الممارسات في مجالات التنفيذ وإدارة المشاريع.

وأكد الجانبان أن هذه المذكرة تمثل خطوة مهمة نحو بناء شراكة طويلة الأمد تقوم على التكامل في الخبرات والإمكانات، وتعزز قدرة الطرفين على تنفيذ مشاريع نوعية وفق أعلى المعايير الفنية وجودة الأداء المعتمدة.

وقال عبدالعزيز البلوشي، الرئيس التنفيذي لشركة الظاهرة الدولية: «تعكس هذه المذكرة توجه شركة الظاهرة نحو بناء شراكات استراتيجية فعّالة مع شركات إقليمية متخصصة؛ بما يدعم خططنا للتوسع الاستثماري، ويعزز كفاءة تنفيذ البنية الأساسية والخدمات المساندة لمشاريعنا في سلطنة عمان».

من جانبه، أوضح المهندس علاء محمد نور الدين المدير العام للشركة المصرية للمقاولات في سلطنة عمان: «تمثل هذه مذكرة خطوة مهمة لتعزيز التعاون مع شركة الظاهرة الدولية، وتنفيذ مشاريع متكاملة تخدم القطاعات التجارية والإنشائية واللوجستية، مستندين إلى خبراتنا الفنية والتنفيذية، وبما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة».

وتأتي المذكرة ضمن توجه شركة الظاهرة الدولية إلى توسيع شبكة شركائها الاستراتيجيين، والاستفادة من الخبرات الإقليمية المتخصصة، بما يعزز قدرتها على تنفيذ مشاريع مستقبلية ذات أثر اقتصادي. وتعدُّ شركة الظاهرة الدولية للتنمية والاستثمار إحدى الشركات العُمانية المساهمة المخصصة للمواطنين من أبناء محافظة الظاهرة، إذ تهدف الشركة إلى الاستفادة من الموقع الجغرافي للمحافظة واستغلال مواردها الطبيعية عبر إقامة المشروعات الاقتصادية التي تدعم التنمية في ولايات المحافظة، وتحقيق المشاركة في مشروعات التنمية بمساهمة القطاع الخاص.

«الوطنية للتمويل» تُطلق برنامج «مِراس» لتمكين الخريجين

مسقط- الرؤية

أطلقت الوطنية للتمويل- الشركة الرائدة في قطاع التمويل في سلطنة عُمان- برنامجها التدريبي للخريجين مِراس في نسخته الأولى، لتصبح بذلك أول شركة تمويل في سلطنة عُمان تطلق برنامجا من هذا النوع. وجرى تدشين البرنامج رسميا خلال حفل أقيم في المكتب الرئيس للشركة، بحضور الإدارة العُليا والمتدربين المختارين، في خطوة تعكس الأهمية الاستراتيجية للمبادرة.

ويُجسّد هذا البرنامج الرائد استثمار الشركة الاستراتيجي في الكفاءات العُمانية الطموحة، مع تركيز واضح على تعزيز جاهزيتهم لسوق العمل، وخلق فرص توظيف مستدامة، ودعم جهود التعمين بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية. وخلال حفل الإطلاق، جرى تقديم عرض شامل تناول أهداف البرنامج ومحاوره الرئيسة، وبيّن آلية التنفيذ والمراحل العملية المصممة لضمان تحقيق أقصى أثر تدريبي ومهني للمشاركين.

وانسجامًا مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وترسيخا لالتزام الوطنية للتمويل بتطبيق معايير البيئة والمجتمع وحوكمة الشركات (ESG)، يجسد برنامج مِراس للخريجين نموذجا عمليًا للاستثمار المسؤول في رأس المال البشري الوطني. ويقدم البرنامج رحلة تطوير منظمة ترتكز على الكفاءات، وتربط بفاعلية بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي في بيئة العمل، بما يُسهم في تعزيز الجاهزية المهنية للشباب العُماني.

ويهدف البرنامج إلى صقل إمكانيات الجيل القادم من المهنيين، وتزويدهم بالخبرات التقنية والأخلاقيات المهنية والمهارات العملية اللازمة للنجاح والقيادة في قطاع الخدمات المالية المتطور.

وقال طارق بن سليمان الفارسي، الرئيس التنفيذي للوطنية للتمويل: «يعكس برنامج مِراس للخريجين التزام الوطنية للتمويل المستمر بتمكين الشباب العُماني، والمساهمة الفاعلة في دعم مسارات التحوّل الاقتصادي والاجتماعي في سلطنة عُمان، فمن خلال الاستثمار المنهجي في الخريجين الجدد، لا نكتفي بإعداد كوادر مهنية مؤهلة فحسب، بل نُعزز أيضًا دورنا كمؤسسة وطنية مسؤولة وشريك استراتيجي في مسيرة التنمية الوطنية. ويجسّد هذا البرنامج قناعتنا الراسخة بأن تنمية الكفاءات الوطنية تشكل الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام والازدهار طويل الأمد».

ويشمل البرنامج في نسخته الأولى ١٠ خريجين عُمانيين ذوي إمكانات عالية، من خريجي الدفعات الحديثة في تخصصات حيوية تشمل إدارة الأعمال، والمالية، والاقتصاد، والمحاسبة، وتقنية المعلومات، والقانون، وغيرها من التخصصات ذات الصلة. وخلال فترة البرنامج التي تمتد ١٢ شهرًا، سيخوض المشاركون رحلة تعلم منظمة ومكثفة، تتضمن وحدات تدريبية، وجلسات إرشاد مهني، ومشاريع تعلم عملي، إلى جانب هاكاثونات وزيارات ميدانية، مما يمنحهم فرصة اكتساب خبرة عملية ثرية داخل بيئة العمل في القطاع المالي.

وعلى مدار البرنامج، سيعمل المشاركون على تطوير المهارات التقنية والرقمية، إلى جانب المهارات الشخصية الأساسية مثل القيادة، والتواصل، والذكاء العاطفي، والمرونة، وتحليل البيانات.

وصُمم البرنامج لإعداد قادة مستعدين للمستقبل، من خلال تحويل المعرفة الأكاديمية إلى مهارات عملية جاهزة متقدمة تلبي متطلبات سوق العمل المتغيّر، مع تزويد الخريجين بالمهارات الرقمية المتخصصة، وتعزيز فهمهم للاتجاهات الناشئة مثل التكنولوجيا المالية، والتمويل المستدام، والتكنولوجيا التنظيمية.

أكدوا أهمية التوازن بين الانفتاح التجاري وحماية الاستثمار المحلي

مختصون لـ«الرؤية»: ضرورة تأهيل المنتجات المحلية للتنافسية العالمية مع اعتماد مقاييس دولية لتحسين الجودة

أكـد عدد من المختـصين أهمية التكامـل الفعلي بين السياسـات والتشريعات والتطبيقات العملية لتطوير المحتوى المحلي ضمن سلاسـل القيمة العالمية، إلى جانـب التركيز على الجودة وبناء القدرات وربط المورد المحلي بالفرص الإقليمية والدولية لتحقيق الأثر الاقتصادي المسـتدام. وأشار المختصون- في حلقة نقاشية بمجموعة «قيمة» المتخصصة في المحتوى المحلي والقيمة المحلية المضافة، إلى أن التحديـات التي تواجه المنتج العُماني في النفاذ إلى الأسـواق الخارجية، تتضمن ارتفاع تكاليف التشـغيل، وتعدد المواصفات والمعايير الدولية، وضعف الطلب طويـل الأجل، إلى جانب محدودية السـوق المحلي وما يترتـب عليها من تأثير مباشر في كفاءة تشغيل المصانع والقدرة على المنافسة السعرية. كما تحدثوا عن خلال الحلقة النقاشـية عن آليات تعزيز اندمـاج الموردين والمصنّعين العمانيين في سلاسـل القيمة الإقليمية والدولية، وعن اتفاقية الشراكة بين سـلطنة عُمان وجمهوريـة الهند كنموذج تطبيقي، مؤكدين أن الاتفاقيات التجارية تمثل فرصًا مهمة للمورد المحلي، غير أن تعظيم الاستفادة منها يتطلب بيئة تشغيلية داعمة تشـمل توحيد المواصفـات، وتيسير الحصول على الاعـتمادات الدولية، وتعزيز الربط بين الموردين المحليين والشركات العالمية وسلاسل الإمداد العابرة للحدود.

الرؤية- ريم الحامدية

خلفان الخصيبي

عزان العاصمي

ناصر الرحبي

وفي تصريحـات خاصـة لـ«الرؤيـة»، قال خلفان الخصيبي، المختص في القيمة المحلية المضافة، إن تحول المحتوى المحلي إلى قوة تنافسـية حقيقيـة داخل سلاسـل القيمة الإقليميـة والدولية يتطلـب الانتقال من السياسـات الحمائية قـصيرة الأثر إلى نهج دعـم ذكي يركز على التنافسـية والإنتاجية والابتكار، موضحا أن هذا التحول يستدعي إعـادة تصميـم السياسـات الاقتصاديـة والتشـغيلية بما يمكّن الشركات المحلية من بناء قدرات مسـتدامة، والاندماج الفعلي في سلاسـل التوريد، والمنافسة وفق معايير عالمية، بـدل الاعتماد الدائـم على حماية السوق المحلي.

وأشـار الخصيبـي إلى أن تحقيق ذلك يتم عبر تحويل الدعم من حماية غير مشروطة إلى حوافز مرتبطة بـالأداء، مثل الإنتاجية والجودة والتصدير، إلى جانب الاستثمار في بنـاء القدرات مـن خلال تطوير المهارات، والتكنولوجيا، والابتكار الصناعي، مشـددا على أهمية مواءمة السياسات الاقتصادية، بما يشـمل التجارة والصناعة والمشتريات، ضمن إطـار متكامـل يخدم التنافسـية، وتشـجيع الاندمـاج في سلاسـل القيمـة الإقليمية والدوليـة عبر الشراكات والتركيز على مراحل ذات قيمة مضافة أعلى.

وأضـاف أنَّ اعـتماد معـايير أداء عالميـة لقيـاس المـورد المـحلي مُقابـل المنافسين الدولـيين يُعـد عـاملًا أساسـيًا لتحفيـز التحـسين المسـتمر، إلى جانـب إعـادة تصميم الدعم الحكومـي ليكون مشروطًا بتحقيق نتائج قابلـة للقياس، مثل خفض التكلفة، وتحـسين الجودة، أو الدخول إلى أسـواق تصديرية، مؤكدا أهمية استخدام المشتريات الحكومية كأداة تطوير تنافسي عبر تفضيل الموردين الذين يحققون قيمة مضافة فعلية، وليس لمجرد كونهم محليين.

وبيّن الخصيبـي أن الاسـتثمار المنهجي في بنـاء القدرات، سـواء في المهـارات الفنية أو الإدارة الصناعيـة أو التحـول الرقمـي والامتثـال للمعـايير الدوليـة، يُمثل ركيزة أساسية، إلى جانب تحفيز الابتكار والبحث والتطوير عبر حوافز ضريبية وتمويل موجه للمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العاليـة، كما دعـا إلى تشـجيع الشراكات مـع الشركات الإقليميـة والعالميـة لنقل المعرفة والتكنولوجيـا ودمج المورد المحلي في سلاسـل القيمة، وتعزيز التنسـيق بين السياسـات الاقتصادية، بما يشمل التجارة والصناعـة وقطاع التعليـم والتمويل، مع مراجعة دورية لسياسـات المحتوى المحلي لضمان رفع التنافسـية وعدم خلق اعتماد طويل الأجل على الدعم.

وفيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية الدولية، أوضـح الخصيبـي أن تحويلهـا من فرص نظريـة إلى أدوات عمليـة يتطلب ربطها بالسياسات الصناعية والتنفيذية، بما يفتح أسـواقًا حقيقيـة للمنتج المـحلي ويدعم الاسـتثمارات طويلـة الأجل، بـدلا من أن تبقـى مجـرد إعفاءات جمركيـة دون أثر اقتصـادي ملموس، مؤكـدا أهمية تحويل كل اتفاقيـة تجاريـة إلى خارطـة فـرص قطاعية واضحة تحدد المنتجات والأسـواق والمعايير والتوقيت، وربط الدعم الصناعي والتمويلي بتحقيق صادرات فعلية للأسواق المشمولة بالاتفاقيات.

ولفت الخصيبـي إلى ضرورة تأهيل المنتج المحلي للنفاذ إلى الأسـواق عبر المواصفات وشـهادات المطابقـة وقواعـد المنشـأ، واسـتخدام الاتفاقيات لجذب استثمارات إنتاجية مشتركة تخلـق طلبًا طويل الأجل على المـدخلات المحليـة، إلى جانب دمج الاتفاقيات مع سياسـات سلاسـل القيمة المحلية المضافة بدلا من التركيز على إحلال الواردات فقط، مشـددا على أهمية توفير أدوات تمويـل وتـأمين الصـادرات لتقليل مخاطـر الدخـول إلى الأسـواق الجديدة، وقيـاس أثـر الاتفاقيات بمـؤشرات عملية مثل نمو الصـادرات والعقود طويلة الأجل وتوسع سلاسـل التوريد، إضافة إلى تفعيل دور غرفـة تجارة وصناعـة عُمان في ربط المسـتثمرين من الدول الصديقة بالمصانع المحلية.

وعن النموذج الأمثل لربط المورد والمُصنِّع المحلي بالشركات العالمية، أوضح الخصيبي أن النموذج الأكثر فاعلية يتمثل في الشراكة المتدرجة داخل سلاسل القيمة، حيث تقوم على حوافز والتزامات متبادلة ونقل معرفي منظم، وليس على التوريد التقليدي القائم على السعر فقط، مشيرا إلى أن ذلك يتحقق من خلال شراكات طويلة الأجل بدل عقود التوريد القصيرة، وتوقيع اتفاقيات متعددة السـنوات تبرر اسـتثمارات نقـل التقنية والتدريب، معتبرًا أن الاسـتقرار التعاقدي شرط أساسي لنقل المعرفة.

وحول المخاطر الاقتصادية لتوسيع اندماج المحتوى المحلي في سلاسـل القيمة العالمية دون جاهزية كافية، حذّر الخصيبي من أن ذلـك قد يحقق فوائـد سريعة على المدى القصير، لكنه يحمـل مخاطر حقيقية على استدامة الاستثمار المحلي.

وأوضـح أنَّ من أبرز هـذه المخاطر حصر المورد المـحلي في أدوار منخفضـة القيمة مثـل التوريـد البسـيط أو التجميع دون انتقال فعلي للمعرفـة أو التقنية، وتعرض الاسـتثمارات المحلية لضغوط تنافسية من شركات عالمية أعلى كفاءة قبل اكتمال بناء القـدرات الإنتاجية، إضافة إلى اسـتنزاف القيمـة المحليـة المضافة خـارج الاقتصاد المـحلي، وضعف اسـتقرار المـورد المحلي نتيجـة الاعـتماد على شركاء أو عقـود محدودة وتقلب سلاسل التوريد.

وأكـد الخصيبـي أن تحقيق التـوازن بين الانفتـاح التجـاري وحمايـة الاسـتثمار المحلي يتطلـب انفتاحًا تدريجيًا ومشروطًا بالجاهزيـة، بحيـث يرتبـط التوسـع في الاندمـاج بتحقيق مـؤشرات أداء واضحة، إلى جانب حماية ذكيـة ومؤقتة تركز على رفع الكفاءة وبناء القدرات لا على الحواجز الدائمـة، مشـددا على ضرورة اشتراط نقل المعرفـة والتقنية ضمن الشراكات والعقود مع الشركات العالمية، والتركيز على مراحل مختارة من سلسلة القيمة المحلية المضافة تتوافـق مع الميـزة النسـبية المحلية بدل تـوطين السلسـلة كاملة، بمـا يُعظّم الأثر الاقتصادي بأقل تكلفة وأسرع وقت.

وأكد الخصيبي أهمية ربط التفضيل المحلي بتحـسين الإنتاجيـة والجـودة والتكلفة، وليس بالصفـة المحلية فقط، مع المُراجعة الدورية لسياسات المحتوى المحلي لضمان بقائهـا أداة لرفع الكفاءة والتنافسـية، لا سـببًا لاعتماد دائم على الدعـم، بما يتيح تصحيح المسـار مبكـرًا مع تـغيّر ظروف السـوق ويحفـز الشركات المحليـة على التطور الذاتي والمنافسة المستدامة

وفي السـياق، قال عـزان العاصمي، مدير مجموعـة هـيما للطاقـة، إن الانتقـال بالمحتوى المحلي من الاعتماد على الحماية والدعم المباشر إلى التنافسية الذاتية داخل سلاسـل القيمة الإقليميـة والدولية أصبح ضرورة اقتصاديـة، لا سـيما في الأسـواق محـدودة الحجـم، حيث تعد سياسـات الحماية مثل الرسـوم الجمركية وأفضليات الشراء المـحلي أدوات مُؤقتـة لا يُمكـن التعويل عليها على المدى الطويل، موضحا أن التحول الحقيقي يتطلب تبني سياسات تمكينيـة مشروطـة بـالأداء، وفي مقدمتها ربـط الدعم الحكومـي بتحقيق مؤشرات قابلـة للقياس، مثل خفـض كلفة الوحدة، وزيـادة القيمة المضافة، واختراق أسـواق التصدير، خصوصًا مع الـدول التي ترتبط معها السلطنة باتفاقيات إلغاء الضرائب.

وأضاف أن تحفيز مـا يُعرف بـ«التخصص الذكي» يمثـل أحد المسـارات الفاعلة، من خلال التركيـز على حلقـات محـددة من سلسـلة القيمـة تمتلك فيهـا الدولة ميزة نسـبية، كالخدمات الهندسية، والتشغيل، والصيانـة، والمكونـات المتخصصـة، بمـا يخدم السـوق المحلي ويمنح المنتج المحلي أهمية في السـوق العالمية في الوقت ذاته، مـشيرا إلى أن تخفيض كلفة عوامل الإنتاج غير التجاريـة، مثـل الطاقـة، والتمويل، واللوجسـتيات، والامتثال التنظيمي، يعد عنصرًا حـاسمًا، نظرا لأن هـذه التكاليف تمثـل عبئـا أكبر من المنافسـة السـعرية نفسـها، إلى جانب أهمية دمـج المحتوى المـحلي ضمن طلب مؤسسي طويل الأجل، عبر عقود إطارية مع المشـاريع الكبرى في قطاعات الطاقة والبنية الأساسية، بما يوفر حـجما كافيا للاسـتثمار والتطوير، وخلص إلى أن التنافسـية لا تبنـى بالحمايـة، بل بخلق بيئة تجبر المنتج المحلي على تحسين الكفاءة ضمـن إطار زمنـي واضح ودعم مستمر.

وفـيما يخص الاتفاقيـات التجاريـة، أكد العاصمـي أن كثيرا منها يبقى إطارا قانونيا غير مسـتغل نتيجـة ضعـف الجاهزيـة الصناعيـة أو غيـاب التنسـيق المؤسسي، مبينـا أن تحويـل هـذه الاتفاقيـات من فـرص إلى طلـب فـعلي يتطلـب مواءمة السياسـات الصناعية مع بنود الاتفاقيات، مـن خلال تحديد المنتجـات والقطاعات التي تتمتع بنفاذ تفضيلي حقيقي، وتوجيه الاستثمارات والحوافز نحوها.

وأضـاف أن بناء منصـات تصدير متكاملة تشمل التمويل، والتأمين، والامتثال الفني، والدعم اللوجستي، أصبح ضرورة بدلا من ترك المصنع المحلي يواجه الأسواق الخارجية منفردًا، داعيا إلى استخدام الاتفاقيات كأداة لجذب اسـتثمار أجنبي نوعي، عبر اشتراط التصدير من داخل الدولة للاسـتفادة من المزايا التفضيلية، إذ إن الاتفاقيات لا تخدم الصناعـات القـادرة على التخطيط طويل الأجل إلا إذا كانت مصحوبة برؤية صناعية تمتد من ١٠ إلى ١٥ عامًا، كما أن الاتفاقيات لا تخلق الطلب تلقائيـا، لكنها تتحول إلى أداة قوية عندما تدمج في سياسـة صناعية واضحة وموجهة.

وعن نموذج الربط مـع الشركات العالمية، أشار العاصمي إلى أن أحد أبرز الاختلالات يتمثـل في اختـزال دور المـورد المحلي في التوريد منخفض الهامش دون نقل معرفة أو تقنيـة، موضحـا أن النمـوذج الأمثـل يقوم على عقود شراكـة قائمة على القيمة لا السـعر فقط، تشـمل التدريـب، ونقل العمليات، والتطوير المشترك.

وبين العاصمي أن تطبيق سياسـة المحتوى المحلي المتدرج يعد مسارا عمليا، حيث تبدأ الشراكات بمرحلـة التجميع أو التشـغيل، ثـم تنتقـل تدريجيًا إلى التصنيـع الجزئي، فالتصميم، وصولًا إلى التطوير، مشددا على أهمية إنشـاء منصات تكامـل صناعي أو تجمعات صناعية، تتواجـد فيها الشركات العالميـة والمحلية ضمن بيئـة واحدة، بما يسرّع التعلـم ونقل المعرفة غير الرسـمية المتعلقة بالتقنيات وأساليب العمل المتبعة في الصناعات الخارجية.

وأكـد ضرورة تحفيز الشركات العالمية على تـوطين وظائـف المعرفة، مثل الهندسـة والاختبار والتحسين المستمر، وعدم الاكتفاء بالتوريد فقط، موضحًا أن الاندماج الناجح لا يُقـاس بكمية ما يُورَّد، بل بما يتم تعلمه وبأي جزء من القيمة يتم امتلاكه.

وفيما يتعلق بمخاطر الاندماج غير الجاهز في سلاسـل القيمة العالمية، حذّر العاصمي مـن أن الانفتـاح السريـع دون جاهزية يحمل مخاطر حقيقية، أبرزها تحول المورد المـحلي إلى تابع دائـم بهوامش منخفضة وقدرة تفاوضية ضعيفة، وتزاحم الاستيراد مع الإنتـاج المـحلي بما يـؤدي إلى إغلاق مصانع قبل بلوغها مرحلة الكفاءة، إضافة إلى فشل الاستثمارات طويلة الأجل نتيجة تقلب الطلب أو المنافسة غير المتكافئة بين الموردين والمصنّعين.

وأكد العاصمـي على أن الانتقال بالمحتوى المـحلي مـن الاعـتماد على الدعـم إلى التنافسـية العالمية يعد مشروعا اقتصاديا متـكاملا، يتطلـب سياسـة صناعية ذكية ومحـددة، وشراكات استراتيجية حقيقية، وانفتاحـا تجاريـا محسـوبا، إلى جانـب مؤسسـات قادرة على القيـاس والتصحيح لضمان الاسـتدامة والأثر الاقتصادي طويل الأجل.

بدوره، قـال ناصر الرحبـي، مدير القيمة المحليـة المضافـة بالشركـة الوطنيـة للإنشاءات، إن سياسـات الدعم والحماية الحكومية يجب أن تنتقل من مجرد سـن القـوانين والتشريعـات إلى تبنـي برامـج عملية للتأهيل والتدريب، تستهدف تمكين الموردين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يؤهلها للبقاء والاسـتمرار والنمو داخل السـوق المـحلي والانطلاق نحو الأسـواق الخارجية.

وأوضح الرحبـي أن هـذه البرامج ينبغي ألا تقـتصر على التدريـب فقط، بل يجب أن تتضمن أنظمـة قياس ومتابعة واضحة تضمن تنفيذ الخطط والمشـاريع التأهيلية وفق أهـداف محـددة، إلى جانب برامج مصاحبـة تتيح للمؤسسـات المشـاركة في المعارض والفعاليات داخل الدولة وخارجها، وتنظيـم زيـارات مبـاشرة للمصنّعين، بما يفتح المجال أمـام فرص الشراكات الدولية ويعزز جاهزية المـورد المحلي للاندماج في سلاسل القيمة.

وفـيما يتعلق بتطبيـق المحتـوى المحلي ضمن الاتفاقيـات الدولية، أشـار الرحبي إلى أن هـذا التطبيق لا يمكن أن يكون من طـرف واحد فقط، مؤكـدًا ضرورة تحقيق منافـع متبادلة لكلا الطـرفين. وأضاف أن العقود والاتفاقيات يجب أن تتضمن بنودا تحفيزية تمنح المسـتثمرين الأجانب مزايا في حـال التزامهم بالمحتـوى المحلي، مثل الإعفـاءات أو التخفيضات في الرسـوم، أو الاسـتثناءات في أنظمة الإقامة والعمل، بما يعـزز جاذبية الاسـتثمار ويحقق أهداف التوطين في الوقت ذاته.

وحـول المخاطر المرتبطة بتوسـيع اندماج المحتوى المحلي في سلاسل القيمة العالمية، أشـار الرحبـي إلى أن أبرز هـذه المخاطر تتمثـل في تحديـات التمويـل والمخاطـر المالية، إلى جانب عدم قدرة بعض الموردين على الدخول إلى هذه الأسواق في ظل غياب الجاهزية. وأكد في هذا السياق على أهمية الاسـتعداد المسبق لدخول هذا المجال من خلال برامـج التأهيل والتدريـب، إضافة إلى الزيـارات المتبادلة للأسـواق العالمية، بما يرفع مسـتوى الوعي، ويبني القدرات، ويقلـل مـن المخاطـر المرتبطة بالتوسـع الخارجي

الخصيبي: نحتاج إلى دعم ذكي يركز على التنافسية والإنتاجية والابتكار

العاصمي: التنافسية تتطلب خلق بيئة لتحسين جودة وكفاءة المنتج المحلي

الرحبي: يجب الانتقال من سياسات الدعم إلى تبني برامج عملية للتأهيل للأسواق العالمية

تأكيد أهمية التكامل الفعلي بين السياسات والتشريعات والتطبيقات العملية

ضرورة تعزيز الربط بين الموردين المحليين والشركات العالمية وسلاسل الإمداد العابرة للحدود

الشراكة المتدرجة النموذج الأمثل لربط المورد والمصنع المحلي بالشركات العالمية

الرُّؤيَة

مؤتمر
القيادة والإدارة

صفات القائد الإداري الناجح
ودوره في الارتقاء بالعمل
في القطاعين العام والخاص

يقدمه الوزير المتقاعد

الشيخ خالد بن عمر المرهون

4 فبراير 2026 | 9:00 صباحا

فندق جراند حياة مسقط

أصبحت القيادة الإدارية في العصر الحديث إحدى أهم ركائز نجاح المؤسسات، في ظل ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية وتنظيمية وتقنية متسارعة. فلم تعد الإدارة تقوم فقط على تنفيذ اللوائح والتعليمات، بل غدت عملية قيادية تهدف إلى توجيه الأفراد وتحفيزهم لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية. ويكتسب موضوع القائد الإداري الناجح أهمية خاصة في القطاعين العام والخاص، لما له من أثر مباشر في الارتقاء بالأداء، وتحقيق التنمية المؤسسية، وتحسين مستوى الخدمات والإنتاج.

المحور الأول: القيادة والإدارة

1. مفهوم القيادة الإدارية
2. التمييز بين القيادة والإدارة
3. التقنية الحديثة ودورها في تطوير الأداء الإداري

المحور الثاني: صفات القائد الإداري

- الرؤية الاستراتيجية
- العدالة والنزاهة
- الكفاءة المهنية والمعرفة الإدارية
- التحفيز وتنمية الموارد البشرية
- القدرة على اتخاذ القرار
- المرونة والقدرة على التكيف
- مهارات الاتصال والتواصل
- صورة القائد الإدارى

المحور الثالث: القائد الإداري في القطاعين العام والخاص

1. دور القائد الإداري في القطاع العام
2. دور القائد الإداري في القطاع الخاص

المقاعد محدودة

احجز مقعدك الآن
99846498
98191144

رسوم الاشتراك
140 ع
غير شامل الضريبة

للتسجيل

https://forms.gle/9y7TNi1raU4655Yc9